مواطنون

جريدة إخبارية
سياسية جامعة

I.S.S.N. 1737-7633

العـدد 21 - الإربعاء 30 ماي 2007 -الثمن : 700مليم - البريد الإلكتروني : mouatinoun@Gmail.com

الاعتداء بالعنف على سامية عبو

ص 7

الوزارة تعطّل مؤسسة بوعبدلي

صرخة فزع من أولياء التلاميذ

ص 2

قطاع التعليم الأساسي :

إضراب ناجح وتمسك جدي بالمطالب

ص 11

ص 5

مساكن

اعتصام وإضراب جوع بالشركة التونسية للإطارات المطاطية

ص 4

قفصة

فساد مالي أم سوء تقدير؟

ص 4

المنستير

أي مغزى لاستهداف النقابيين؟

ص 11

الكاف

من الذي نغّص على الأهالي فرحتهم؟؟

ص 4

في منتدى الجاحظ

أي ليبرالية نحتاج ؟!

ص 8

مواطنون لا رعايا...

في ذكرى النكسة... لنغير ما بأنفسنا...

بقلم عبد اللطيف عبيد

بعد أيام قليلة تحل الذكرى الأربعون لما سمي بـ"النكسة" التي قصمت ظهر العرب، أو كادت، وزرعت فيهم الكثير من اليأس والإحباط، وفرَّقت صفوفهم، وغلَّبت عليهم أعداءهم الخارجيين والداخليين، وتتالت تداعياتها إلى يوم الناس هذا إلى حد أن رجوع الكيان الصهيوني الغاصب إلى حدود ما قبل 5 جوان 1967 قد أصبح، لجل العرب، منتهى الأمل وغاية المنى. تحل إذن هذه الذكرى المشؤومة والأراضي العربية المحتلة لا تزال تنتظر من يحررها، والشعب الفلسطيني لا يزال مشردا معذبا، والعرض العربي لا يزال مستباحا، وإسرائيل لا تزال تقتل البشر وتدمر البيوت و تخرب الزرع... لكنها – على الرغم من كل ما فعلته – قد تمكنت من التسلل إلى عقر ديارنا، مشرقا ومغربا، في العديد من الأقطار العربية التي "طبَّعت" معها حكوماتها – لا شعوبها – العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية سرا حينا وعلانية أحيانا.

ومنذ أن حلت "النكسة" ازدادت جهود التنمية العربية ارتباكا، وانشغل العرب انشغالا يكاد يكون كليا بمحاولة تجاوز آثارها وسلبياتها، وتفرقت بهم السبل في هذه المحاولة، فازداد تشرذمهم حدة، و تراجع العمل العربي المشترك، وطمع فيهم أعداؤهم. ثم جاءت العولمة–الأمركة فسعت إلى فرض هيمنتها السياسية والاقتصادية والثقافية والايديولوجية عليهم، واتخذت من أحداث 11 سبتمبر ذريعة لمزيد إخضاعهم وإذلالهم، وغزتهم الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتحالفة معها في عقر دارهم، وأثارت الفتن الطائفية والمذهبية والدينية بينهم... فأصبحوا الآن – على خريطة العالم – كالأيتام على مأدبة اللئام. وطيلة هذه العقود الأربعة البائسة ازدادت القطيعة بين الحكام والمحكومين، وتراجع الأمل في دخول الحداثة الفكرية والاجتماعية و الاقتصادية والسياسية و في مقدمتها الديمقراطية التي من شأنها أن تجعل من العربي مواطنا حرا مسؤولا قادرا على التأثير الايجابي في الواقع وعلى تغيير مسار تاريخه نحو الأفضل بما يحقق التنمية الشاملة والنهوض الحضاري والمناعة والعزة.

لذلك لا يسعنا في هذه الذكرى التي تعصر قلوبنا أسى و لوعة إلا أن ندعو إلى توحيد حقيقي للصف العربي، وإلى الانكباب التام على خدمة مصالح الأمة بدل تجند الطاقات لخدمة مصالح الحكام، وإلى اعتبار دخول الحداثة وما يعنيه من تنمية شاملة وإطلاق للحريات الفردية والجماعية وعدالة اجتماعية وتداول على السلطة... شرطا لازما أساسيا لتحقيق المناعة والأمن والاستقلال الحقيقي والانتصار على الأعداء الغاصبين وعلى قوى الهيمنة والجبروت. وإن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

الوزارة تعطّل مؤسسة بوعبدلي

صرخة فرّع من أولياء التلاميذ

علمت "مواطنون" أنّ أولياء تلاميذ معهد "لويس باستور" الثانوي وجهوا الى رئيس الدولة عريضة عبروا فيها عن قلقهم الشديد إزاء ما يهدد مصير أبنائهم اثر المبادرة التي اتخذتها وزارة التربية والتكوين لوضع حدّ لنشاط المؤسسة التي يزاول فيها أبناؤهم التعليم.

وتؤكد المعلومات أن المسألة انطلقت من مراسلة وجهها السيد محمد الزغلامي مدير التعليم الخاص الى ادارة مؤسسة بوعيدلي عبّر فيها عن "استغرابه" لما صدر في الصحف من إعلانات اشهارية حول تسجيل تلاميذ للدراسة تلاميذ للدراسة من المستوى السادس إعدادي الى الباكلوريا حسب نظام البعثة الثقافية الفرنسية بتونس، ويطلب من المؤسسة "التوقف عن تسجيل التلاميذ"... ريثما تحصل المؤسسة على "الترخيص النهائي"...

وبالرجوع الى واقع الأمور فان استغراب مدير التعليم الخاص يدعو الى استغراب حيث أنّ مؤسسة بوعيدلي أطلقت برامج الدراسة من المستوى السادس إعداده إلى الباكلوريا في سنة 2005 في إطار بعث المعهد الثانوي "لويس باستور" ولم يكن ذلك طبعا عملا سرّيا حيث تبادلت المؤسسة مراسلات مع الوزارة المعينة التي "لم تر مانعا في إحداث الأقسام الجديدة"... وهو ما جاء في رسالة مؤرخة في 25 ماي 2005...

وبعد أن استجابت المؤسسة للشروط القانونية وقامت بإجراءات اللازمة، انطلقت الدراسة في سبتمبر 2005 وتواصلت إلى يومنا هذا...

فهل كان المسؤولون في غيبوبة طيلة سنتين كاملتين... أم أنّ شيئا جديدا طرأ في الساحة التربوية استوجبت أن تعطل مسيرة مؤسسة تميزت منذ انطلاقها سنة 1988 بنتائجها القياسية التي غالبا ما تقارب 100% مع الملاحظة أن 90% من الناجحين في القسم التاسع يحصلون على الترسيم في المعاهد النموذجية...

لاشكّ أن صرخة الفزع التي أطلقها الأولياء خوفا على مستقبل أبنائهم ستدفع المسؤولين إلى أكثر انسجام في مواقفهم مراعاة لمصلحة التلاميذ وكذلك احتراما لتعهداتهم الوطنية الدولية.

اعتداء بالعنف على خريجي الجامعة المعطلين

بعد جملة من النقاشات المطولة بين أعضاء اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل وفي جلسة عادية بتاريخ 19 ماي 2007 بكلية 09 أفريل وبمناسبة الذكرى الأولى لتأسيس هذه المنظمة النقابية قرر الاتحاد خوض جملة من التحركات الاحتجاجية والتي تحمل في طياتها ردا واضحا على الغموض والصد الذي لا تزال تتعامل به سلط الإشراف مع مناضلي الاتحاد ومع مطالبهم المشروعة رغم مرور سنة على إيداع ملفات المعطلين وعلى إيداع مطلب الترخيص القانوني للمنظمة بمركز ولاية تونس العاصمة.

فلة الرياحي بعد الإعتداء عليها بالعنف من قبل أعوان الأمن أمام مقر ولاية تونس

وباتصالنا بالسيد حسن الرحيمي عضو التنسيقية الوطنية المكلف بالإعلام أفادنا بأن هذه الجلسة قد تناولت:

تطوير آليات عمل المنظمة والتواصل مع المعطلين عن العمل سواء داخل بعض الهياكل الجهوية والمحلية أو خريجي الجامعة غير المنتظمين والذين يناضلون بشكل فردي أثبت عدم نجاعته خاصة مع انتشار أصحاب المنافع الخاصة وبائعي الذمم الذين أصبحوا يتمعّشون من هذه الأزمة ومن هشاشة الآليات المتبعة لتشغيل أصحاب الشهادات.

وتحدث عضو التنسيقية الوطنية المكلف بالإعلام عن الاعتداء الذي تعرضت له الآنسة فلة الرياحي، الحاصلة على أستاذية العلوم منذ أربع سنوات وهي عضوة بالتنسيقية الوطنية للاتحاد، فقد توجه أعضاء الاتحاد إلى مقر ولاية تونس يوم الأربعاء 23 ماي الجاري لمقابلة السيد الوالي وبعد طول انتظار أعلمهم المسؤولون أن الوالي لا يقابل المعطلين. فقرروا الاعتصام أمام مقر الولاية رافعين لافتات تعبر عن مطالبهم المشروعة كالحق في التشغيل والتغطية الاجتماعية والصحية ومجانية التنقل وحق المنظمة في النشاط والعمل القانوني. وقد شدّ هذا التحرك انتباه المواطنين الذين تعاطفوا مع المعتصمين خصوصا أن المنسق العام للمنظمة قام باجتماع عام أمام المواطنين ليشرح لهم وضعية الخريجين في تونس وجملة الحقائق التي يتم تغييبها دائما من وسائل الإعلام الرسمي. وقد تدخل عدد لا يقل عن 40 عون بوليس ليعتدوا بالعنف الشديد على المعتصمين.

وأشار السيد حسن الرحيمي إلى الاعتداء بالعنف الشديد الذي استهدف الآنسة فلة الرياحي والذي خلف لها رضوضا خطيرة على مستوى الجمجمة حيث استوجب الأمر نقلها إلى مستشفى شارل نيكول الذي سرعان ما حاصرته قوات البوليس ومنعت الآنسة فلة من الحصول على شهادة طبية تثبت تعرضها إلى الاعتداء بالعنف الشديد. فيما تولى أعوان آخرون إيقاف عضو التنسيقية حسن الرحيمي مع المنسق العام سالم العياري في موقف السيارات خلف مقر ولاية تونس لفترة من الزمن وهو ما جعل السيدة المعتمدة بمقر الولاية إلى الموافقة على مقابلتهم وهو ما تم فعلا حيث قام عضوي قيادة الاتحاد بالاحتجاج أمامها مما تعرض له مناضلو الاتحاد من اعتداء بالعنف في الوقت الذي كانوا فيه بصدد التعريف بقضيتهم المشروعة بأساليب نضالية سلمية وقانونية. وتطرق النقاش معها إلى موضوع الملفات التي سبق وأن قدمها الاتحاد إلى الوالي. وبعد مغادرة السيدين سالم العياري وحسن الرحيمي لمقر الولاية تم اقتيادهما إلى منطقة باب بحر حيث تم إيقافهما لمدة ساعة ثم أخلي سبيلهما.

هذا وقد أشار السيد حسن الرحيمي إلى أن جلسة 19 ماي ناقشت إمكانية التحضير لإضراب عن الطعام احتجاجا على ما يتعرض له مناضلو الاتحاد. من اعتداءات متكررة وفي إطار المزيد من التعريف بقضيتهم والتأكيد على حقهم المشروع في العمل وأفادنا محدثنا بأن العديد من عائلات المعطلين أبدوا استعدادهم ورغبتهم في مشاركة أبناءهم هذا التحرك النضالي خصوصا وأن تعنت المسؤولين بلغ حدا لا يطاق. وبيّن عضو التنسيقية الوطنية المكلف بالإعلام أن حالة التململ استبدت بعائلات المعطلين وانه لابد من أن تدرك الجهات المسؤولة خطورة هذه الوضعية وضرورة وضع الحلول اللازمة لهذا الملف الاجتماعي الذي يشمل مئات الآلاف من العائلات.

ربح معركة الحرية وخسر معركة الخبز

مناضل في صفوف الحركة الوطنية يعاني الفقر والخصاصة

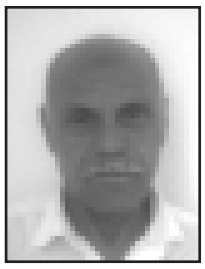

عندما زارنا بمقر "مواطنون" المناضل محمد تلايلية كان لقاءه يستوجب الاحتفال. كيف لا وهو الذي قاوم الاستعمار دون مقابل وعبّد الطريق إلى الحرية بساعده مع بقية رفاق درب المقاومة، الدرب العسير من أجل الحرية والكرامة. إلا أن شيئا ما نغّص فرحتنا بزيارة هذا المناضل. إنها دموعه التي تسيل تحت وطأة الإحساس بالقهر وهو يتذكر بين الفينة والأخرى أنه قدّم ربيع عمره من أجل كرامة تونس وكرامة هذا الجيل غير أن هذا الجيل الذي تقلّد المسؤولية أهانه وتركه يعيش حالة العوز والفقر وضنك المعيشة.

معركة التحرير الوطني:

المقاوم محمد تلايلية اصطحب معه وثائق تثبت أنه من المناضلين في صفوف الجيش الوطني أيام حرب التحرير سنة 1953 وقد أطلعنا على نسخة من شهادة القائد الساسي بن محمد الأسود الذي كان يعمل تحت قيادته ويقول القائد الساسي الأسود، الذي يسبق تاريخه النضالي اسمه أينما ذكر، "أشهد أن السيد محمد بن الدريسي بن الشايبي تلايلية قد ناضل (مقاوم) في صفوف الجيش التونسي في فترة معركة التحرير سنة 1953 تحت قيادتي وقد أصيب خلال هذه الفترة بجروح في معركة برقو وقد لازم العلاج إلى أن تم تسليم السلاح"... علما وأن الشهادة التي اطلعنا على نسخة منها مشهود بصحتها لدى المصالح الأمنية. وكان الغرض من زيارة السيد محمد تلايلية هو إطلاع المسؤولين عما يعيشه هو وعائلته من خصاصة وفقر وحاجة ماسة إلى مصدر عيش كريم.

حلمه أن تعمل ابنته:

ويتمنى هذا المقاوم الذي دافع عن حرية بلاده واستقلالها أن تتحصل ابنته التي درست إلى حدود البكالوريا على عمل يساعد عائلتها على الحياة وذلك بعد أن بذل ما في وسعه للاتصال بالمسؤولين لمساعدته لكنه لم يجد لدى أي منهم حدا من التجاوب. هذا وقد استظهر السيد محمد بنسخة من مراسلة تقدم بها إلى السيد وزير النقل وهي مختومة من طرف مكتب الضبط بالوزارة منذ أوت 1986 كما تحمل هذه المراسلة توصية ممضاة من السيد بشير زرق العيون نصها الآتي "إن الأخ محمد تلايلية كان مقاوما وبقي مناضلا. وهو وعائلته يعيشون الآن في حالة خصاصة ومن الواجب أن نمد له يد المساعدة". كما يتضمن نص الرسالة إعلاما لوزير النقل آنذاك بان السيد محمد تلايلية قد تحصل على الموافقة بمنحه رخصة سيارة أجرة لاستغلالها مصدرا لرزق أبناءه وهي تنتظر إمضاء الوزير ليتم تمكينه منها، إلا أن الوزير رفض منحه الرخصة رغم حاجته الماسة إليها. ويحمل السيد محمد شهادة طبية تثبت عجزه عن العمل نظرا لكبر سنه ولإصابته أثناء الكفاح المسلح من أجل تحرير البلاد. واتصل المناضل محمد تلايلية بعدد من الوزارات منها الوزارة الأولى التي أحالت ملفه إلى وزارة الصحة العمومية بتاريخ 26 فيفري 2004. وينتظر السيد محمد تلايلية، الذي قدم لتونس الكثير في أحلك أيام الاستعمار، أن توفر له السلطات فرصة لتشغيل ابنته أو أن تمكنه من مصدر لقوته وقوت عائلته.

الصحبي صمارة

لائحة مجلس إطارات نقابة الأطباء والصيادلة الجامعيين

"عقد مجلس إطارات نقابة الأطباء والصيادلة الجامعيين اجتماعا يوم السبت 19 ماي 2007 برئاسة الأخ محمد المنصف الزاهي عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل، وبعد التعرض إلى ما آلت إليه المفاوضات مع سلطات الإشراف :

- عبر المجتمعون عن استيائهم إزاء غياب أي تقدم ملحوظ فيما يتعلق بأي من الملفات المطروحة (المنح الخصوصية، تحسين وضع القطاع العمومي، ظروف العمل).

ولقد تعمق هذا الشعور خصوصا بعدما بادرت النقابة العامة بالتراجع عن الدعوة للإضراب (الذي كان مبرمجا في شهر جويلية 2006) إلا أن هذه المبادرة لم تجد الصدى المأمول لدى وزارة الصحة.

هذا ويذكر المجلس بأنه وبعد سنة كاملة من المفاوضات تضمنت أكثر من 11 جلسة عمل (ثلاث منها مع الوزير) لم تتوصل النقابة إلى أي اتفاق.

- كما يؤكد المجلس بأن النشاط التكميلي الخاص لا يمكنه أن يمثل الحل للمشاكل المطروحة على القطاع الطبي الجامعي.

وعبر المجتمعون عن تمسكهم بالمستشفى الجامعي العمومي كهيكل مرجعي للطب التونسي.

وتوجهوا إلى سلطة الإشراف بدعوة إلى الانخراط في مفاوضات جدية من أجل مراجعة المنح الخصوصية (منحة التأطير والبحث، منحة الاستمرار، منحة لجان المناظرات). وفي نهاية الاجتماع قرر مجلس الإطارات ما يلي :

1– استئناف التحركات الاحتجاجية التي انطلقت العام الماضي مع التاكيد على تواصلها إلى أن تتم الاستجابة لاستحقاقات القطاع.

2– الدعوة إلى إضراب يشمل كل الهياكل الطبية الجامعية ماعدا الحالات الاستعجالية وذلك يوم 20 جوان 2007 مع حمل الشارة الحمراء انطلاقا من 18 جوان 2007."

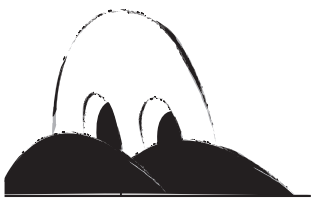

الشاهد المنتدى الاجتماعي... لنحاول مجددا

لا تنقص النشطاء السياسيين والحقوقيين التونسيين المبادرات، وهم قادرون دوما على التنظير لأفكار جميلة، ويتفاعلون– انفعالا – مع التجارب الرائدة في العالم، ويصخبون بخصوصها جدلا ويحللون شكلها وكنهها ويتجادلون بلا حدود.

وكثيرا ما يصنعون لحظات للتأسيس بأولٍ صاخب، ثم لا شيء... فتجربة المنتدى الاجتماعي التي راهن عليها الكثيرون واعتبرت مدخلا جيدا لإيجاد حراك فكري واجتماعي فشلت اليوم رغم ما صاحب بدايتها من حركية. ورغم أننا نعتقد دائما أن ما حدث جزء من المشهد و لاغرابة فيما حدث، ولكن أسباب النجاح كان من المفترض أن تتغلب، هذه المرة، على المعيقات التي تعودناها، وأن خلق فضاء حر للتعبير والمشاركة والحركة الجماعية سيدفع إلى حركية تساهم في رفع الجمود عن الجمعيات والهيئات التي أسسته وستمنح الفرصة للأفراد لوجود حقيقي خارج ما سطر من خطوط صارمة لا تمكن من أي فعل في حدود المشترك المواطني.

******

هل يمكن أن تتهم السلطة هذه المرة أيضا بأنها الطرف الرئيسي الذي عمل على افشال المشروع؟

ليس من مصلحة السلطة أن يوجد فضاء بلا ضابطة حقيقية وواضحة، فضاء يفرض الاجماع من كنهه ويمكن من الالتقاء بلا مقدمات. ومهما اعترضت أو حاولت المحاصرة كان من الممكن ارساء هذا الفضاء وهذا التقليد تدريجيا، لو كان عزم أهله قويا وصادقا، ولكنها العلل ذاتها والتجاذبات الركيكة حضرت ككل مرة لتؤكد العجز الذاتي الحقيقي الذي يسكن الحدود بين المجموعات والأفراد.

وإذا كان ثمة صعوبات بينة منذ البداية أساسها غياب ثقافة الحوار أو تراجعها، وعدم القبول بالاختلاف على أساس ديمقراطي. وكان متوقعا ألا تكون فاعلية المنتدى كبيرة في الفترة الأولي، فإنه لم يكن منتظرا أن نسجل هذه الدرجة القياسية من العطالة.

******

لقد كانت المراهنة كبيرة على الاتحاد العام التونسي للشغل، وهذا كان الخطأ الكبير لأنه كان من المفروض أن تقع المراهنة على النقابيين واستمالتهم للمشروع بما أنهم يمثلون قاعدة كبيرة للنشطاء وعن طريقهم يمكن أن تفتح فضاءات المنظمة الشغيلة لأنشطة المنتدى، هذا دون ان نتجاهل المنظمة كهيكل مساهم. وأقصد هنا أنه كان ضروريا التوجه بدرجة أساسية إلى الأفراد واتاحة الفرصة أمامهم وتحفيزهم، لأن للهياكل ضوابطها، واتحاد الشغل من أكثر المنظمات المستقلة التي لها التزامات مع السلطة خاصة في مستوى مركزيتها، لذلك كان حضور الاتحاد لحظة التأسيس قويا حتى يمكن احتواء التجربة واحتضانها مما أربك إمكانية حركتها وامتدادها.

وقد ادعى الكثيرون، حينئذ، كان مرتبطا باستحقاقات مؤتمر المنستير الأخير ثم سيقع الافراج.

و لالوم على الرابطة التي تناضل من أجل بقائها أو جمعية النساء الديمقراطيات التي تبقى قوتها في الاقتراح والمبادرة لأنها ليست جماهرية.

******

لقد كان هناك خوف من حالة انفلات في ظل الاختناق والانغلاق وهذا أمر لاننكره تماما، فبمتابعة مرحلة التأسيس نلاحظ أن هناك حرص من المبادرين الأوائل على ضبط طريقة العمل والتوجه إلى فتح الحوار الفكري في جملة المسائل الاجتماعية.

ولو ذهب اتحاد الشغل في اتجاه التبني الايجابي للمشروع بتنشيطه والحرص عليه، فإن لهذه المنظمة العريقة من أسباب ضبط الانحرافات ما يؤهلها لتفعيله دون أن يكون مصدرا لأي فوضي وكان من الممكن أن يوضع برنامج أولي لتنضيجه بحصره في الفضاءات المغلقة واقتصاره بداية على الندوات الفكرية وحلقات النقاش داخل مقرات الاتحاد وسيكون الأمر غير متناقض، على الاطلاق، مع الدور الأساسي للمنظمة النقابية الحاضنة.

******

لقد كانت المبادرة بتأسيس المنتدى التونسي للشباب في أكتوبر 2005 اللحظة الهامة التي وفرت استعدادات الكثير من النشطاء للعمل على تأسيس المنتدى الاجتماعي التونسي، ولكنها اللحظة التي تقرر فيها عند كثيرين آخرين اشعال الضوء الأحمر لغلق الباب أمام التجربة بالسعي لتدجينها تحضيرا لإفشالها.

إن تجربة الشباب كانت الأكثر جدية وهي قابلة للانتفاض من جديد إن توفر لديهم الوعي بالقطع مع عقلية الانتظار والتعويل على أهل المنظمات الكبرى الذين لن يوفروا غير التعطيلات والعراقيل.. فالمنتدى الاجتماعي التونسي إن كان من الممكن أن يكون له وجود حقيقي لن يكون إلا شبابيا لأنه يفترض الدينامية والخروج من دوائر الحسابات الضيقة والمصلحية ولأن ما يقدم للنقاش على مستوى المنتديات العالمية يهمهم بدرجة أولى ولأن مشاكلهم تتطلب مبادرة للبحث والنقاش من قبلهم ولأنهم يحتاجون فضاء للتعبير والحوار والمبادرة والاحتجاج و الوجود.

******

إن ما يحدث في تونس بخصوص هذه التجربة ينطبق جزئيا أو كليا على مثيلاتها في الجزائر والمغرب وهذا ما أثر على تطور مشروع المنتدى الاجتماعي المغاربي الذي تأسس بشكل فعلي خلال شهر جوان 2006 . والذي يعد حاجة أكيدة للفعل الاجتماعي على المستوى الاقليمي، وهو أحد المداخل الممكنة، على المستوى الشعبي لتوفير أسباب الوحدة المغاربية المتوفرة راهنا في مستوي نوعية المشاكل والتحديات الكبرى.

******

المنتدى الاجتماعي : لنحاول مجددا...

أبو فيروز

أخبار مواطنون أخبار مواطنون أخبار مواطنون أخبار مواطنون أخبار مواطنون

اختطاف لسعد الجوهري

– تم صباح الخميس 24 ماي على الساعة السابعة و45 دق اختطاف السجين السياسي السابق لسعد الجوهري عضو الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين من أمام منزله بالدندان وتم اقتياده إلى منطقة منوبة أين احتفظ به إلى حد الساعة الثامنة مساء.

وقد حوصر منزل لسعد الجوهري منذ الصباح الباكر من قبل 40 عنصرا من البوليس السياسي هاجموه عندما همّ بامتطاء سيّارته وحشروه بالقوّة في سيارة مدنيّة. وقد افتكّوا منه عكّازه الذي يستعين به للمشي وخلّفوا له أضرارا بدنيّة منها كدمات على الوجه والذراع في إصبعين ورضوض في معصمه. وتم اقتياده حافيا إلى منطقة الشرطة.

وقد استجوب عن تحركاته وخاصة عن نيّته مرافقة الوفد الحقوقي المتجه إلى السجن المدني بالكاف في ذلك اليوم. وطلب منه التوقيع على التزام يتعهّد فيه بالتوقف عن أنشطته.

– 45 عائلة تطالب بإنقاذها من خطر الموت:

تعيش 45 عائلة بمنطقة ״ العترة ״ من معتمدية جومين التابعة لولاية بنزرت العزلة التامة عن العالم الخارجي لغياب أي طريق أو مسلك فلاحي يمكنهم من التنقل خارج منطقة سكناهم .وتستقر هذه العائلات منذ عشرات السنين في هذه المنطقة الفلاحية التي لم تحظى بأي اهتمام من المسؤولين ولم يتم ربطها بشبكة الطرقات مما اضطر أغلبهم إلى فصل أبناءهم عن الدراسة خصوصا وأن أقرب وسائل النقل إليهم تتجاوز أربعة كيلومترات وقد اتصل سكان هذه المنطقة بالمسؤولين الجهويين في عديد المناسبات مطالبين بفك عزلتهم وتمكينهم من مرافق التنقل والتمدرس لأبنائهم. كما أنهم يعانون خطر الحرائق في فصل الصيف حيث لا يمكن لأعوان الحماية المدنية التدخل لإنقاذ محاصيلهم الزراعية من النار نظرا لانعدام أية إمكانية للوصول إلا بشق الأنفس .

اتحاد أصحاب الشهادات :سنة من النضال:

بمناسبة مرور سنة على تأسيس ״اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل״ أصدرت التنسيقية الوطنية للاتحاد بيانا عبرت فيه عن تفاؤلها بمرور سنة كاملة على تأسيس هذه المنظمة الوطنية الأولى من نوعها والتي تتبنى قضايا خريجي الجامعة المعطلين عن العمل وتناضل بالفكر والقلم من أجل الحصول على حق الشغل كحق طبيعي يحفظ كرامة الإنسان. ويعاني مناضلو إتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل من المحاصرة المستمرة والإيقافات والاعتداءات أثناء تحركاتهم الاحتجاجية من أجل تحصيل الحق في الشغل كما تمنع منظمته التي تقدم مؤسسوها بمطلب في تأشيرة قانونية من تعنت السلطات ورفضها التعامل معهم.

البوليس يتدخل لمحاصرة النقابات الأساسية :

اعترض البوليس عدد من أعضاء النقابات الأساسية للتعليم الابتدائي لمنعهم من الوصول إلى الإدارة الجهوية للتعليم وأغلق الطرق المؤدية إليها ولم من المنع حتى من كان ليس له علاقة بالنقابة سوى أن يكون متهما بكونه ينتمي إلى سلك المعلمين وكانت حجة البوليس في ذلك بأنه يمنع أي تجمع كان في الطريق العام .

– عمال منبت الغابات بحي حشاد لالة يستغيثون:

اشتكى عدد من عمال منبت الغابات بالقصر من سوء المعاملة التي يجيدونها من طرف المشرفين على العمل و بمحاباة بعض العمال من الآخرين: مجموعة تعمل 25 يوما وأخرى 15 يوما و يناشدون من يهمهم الأمر التدخل لفض هذا الأشكال

البنك الفلاحي بالسند: قليل من الاحترام يا سادتي الكرام:

عديد المواطنين والموظفين بالسند والتي لهم معاملات مالية مع فرع البنك الفلاحي عبروا عن سوء المعاملة التي يجيدونها من طرف موظفي البنك مما إظطر الأغلبية منهم إلى غلق حسابهم بفرع البنك الوحيد والتوجه إلى ولاية قفصه وما أصبحوا يتعرضون له من مشقة التنقل إلى مسافة تزيد عن 50 كم، أحدهم أقر لنا بأنه على التنازل عن قطعة أرض لأي فرع بنكي ينتصب بالجهة، وقد ثبت أن العديد قاموا بغلق حسابهم الشخصي بهذا الفرع البنكي.

اعتصام

اعتصم الأسبوع الماضي أمام المحكمة الابتدائية بسوسة أكثر من 168 عاملة وعامل كان قد تم طردهم تعسفيا منذ ثلاثة سنوات بعد أن كانوا يعملون في مؤسسة الزاوي للأثاث .وقد نظر القضاء في قضية هؤلاء العمال الذين يتجاوز معدل عملهم بالمؤسسة المذكورة 15 عاما إلا أن مطالبتهم المتكررة باسترداد حقوقهم ظلت رهينة التأجيل المتكرر للقضية .فمنذ ثلاث سنوات وهم ينتظرون الحكم النهائي في قضيتهم والتي تم تأجيلها الأسبوع المنقضي إلى شهر جوان المقبل .علما وأن السيد أحمد الزاوي الذي أعلن إفلاسه وترك هذا العدد المهول من العمال لمصير البطالة والاحتياج لم يثبت قانونيا أنه كان عرضة للإفلاس المفاجئ كما انه يواصل حياته الطبيعية رغم ما انجر عنه قرار إغلاقه لمؤسساته على هؤلاء من معاناة.

سيدي علي بن عون والمنازل المهدمة:

العشرات من العائلات التي تقطن أرياف سيدي علي بن عون وانتقلت بحكم طبيعة عملها إلى منطقة المعتمدية تركت وراءها منازل ريفية بأراضيها وضيعاتها الفلاحية .وقد أقدمت السلط الجهوية بالمنطقة هذه الأيام على تهديم هذه المنازل مسوية إياها بالتراب وعندما تساءل أصحابها عن سبب هذا العمل كان رد المشرفين على عمليات الهدم والتجريف أنها بغرض منع لجوء الإرهابيين إليها، علما وان المنطقة الجبلية بسيدي علي بن عون التابعة لولاية سيدي بوزيد خضعت في الأيام الأخيرة على عمليات تمشيط كبيرة من قوات الأمن كما تم هدم كل المغارات الجبلية وإقفال البعض منها بالإسمنت المسلح

مساكن

اعتصام وإضراب جوع بالشركة التونسية للإطارات المطاطية

أصدرت إدارة الشركة التونسية لصناعة الإطارات المطاطية، أول شهر ماي قرارا يقضى بطرد 208 عاملا و ينتظر أن يشمل القرار بداية شهر جوان 31 آخرين. ويطالب المطرودون بإلغاء القرار وتطبيق القانون. وقد ساندهم في مطالبهم الاتحاد الجهوي للشغل بسوسة وعدد كبير من النقابيين الذين اعتبروا الأجراء جائرا و فيه تعد صارخ على حقوق العمال.

تجاوز للقوانين:

لئن كانت كل عملية طرد للعمال تعديا على حق الشغل فإن إجراءات مماثلة لها ضوابط قانونية كلما كان بخصوصها اتفاق بين الهياكل النقابية والأعراف. وحادثة الطرد الأخيرة، التي لم تكن الإجراء الأول المماثل من قبل إدارة هذه الشركة، ليس لها أي سند قانوني حيث أنها لم تراعى مثلا الفصل 21 من مجلة الشغل الذي ينص على وضع شروط تطبق على الجميع كالأقدمية و السن والعدد المهني والحالة الاجتماعية وغيرها.

وقد أكد لنا السيد رؤوف الصغير الكاتب العام السابق للاتحاد المحلي والعضو السابق بالنقابة الأساسية للشركة والذي يتولى عمليا متابعة الملف مع زملائه أن 53 مطرودا فقط سنهم فوق الخمسين، كما أن من بين المطرودين من تحصل على جائزة رئيس الجمهورية للعامل المثالي ومنهم من تحصل على جائزة العامل المثالي جهويا، ومنهم من قضى تربصا في إيطاليا ثم أمضى مع الشركة عقدا بسبعة سنوات لم تستوفى.

تواطؤ نقابي:

أكدت مصادرنا أن مسؤولين مباشرين للملف، من المفترض أن يدافعوا عن المطرودين، متواطئين مع الجهة الإدارية و امضوا على قرار الطرد .

وقد تدخلت المركزية النقابية عن طريق السيد المولدي الجندوبي عضو المكتب التنفيذي الذي عقد اجتماعا تفاوضيا مع ممثلي الإدارة العامة، و لكن دون نتائج تذكر، هذا وقد سبق أن اتصل عدد من العمال بالسيد عبد السلام جراد الأمين العام للإتحاد الذي أكد مساندته لهم ووعد بالعمل على التدخل لفائدتهم ولكن دون نتائج إلى حد الآن.

ويناضل العمال المطرودون من الشركة على واجهتين حيث تتمسك الإدراة بقرارها ولا يجدون مساندة هياكلهم النقابية في قطاعهم. وأكد لنا نقابيون متابعون للملف أن إدارة الشركة كانت أكثر تفهما لوضعية العمال من بعض الجهات النقابية خلال جلسة السبت 26 ماي.

اعتصام و إضراب جوع:

لئن تواصل اعتصام المطرودين ومن ساندهم منذ بداية ماي فإن 22 منهم خاضوا إضرابا عن الطعام لمدة 4 أيام، تم تعليقه بمناسبة الجلسة التفاوضية التي جمعت السيد المولدي الجندوبي بممثلي الإدارة، وقد تقرر الرجوع لهذا الشكل النضالي أول هذا الأسبوع بعد التعثر في المفاوضات.

ويعتزم بعض العمال نصب خيام أمام بناية الشركة و تشريك أفراد أسرهم في الاعتصام لمزيد الضغط على الإدارة والأطراف النقابية المتخلية عن مسؤولياتها من أجل تحقيق مطالبهم و إعادة النظر في قرار الطرد.

أبو أحمد

قفصة

فساد مالي أم سوء تقدير؟ النتيجة واحدة

تعتبر عملية تحسين مداخل المدن وإضفاء كل ما هو ممكن من مظاهر الزينة عليها من الداخل والخارج عمل حضاري ومظهر جمالي لكن المتنقل في ولاية قفصة يجد من مظاهر الفساد وتبديد المال العام فيما هو مرتبط بما سبق ذكره ما يشد انتباهه لتبقى عديد الأسئلة. تبحث عن إجابة لدى المسؤولين والمصالح المختصة. فما معنى أن تقوم بلدية السند بإنجاز قيل منتزه والذي يوجد في مدخل البلدية المتجه نحو صفا قس انطلاقا من قفصة ليتحول في مدة وجيزة إلى منبت للأعشاب الطفيلية وحتى المقهى التي بنيت في وسطه أصبحت خرابا. لنتساءل لماذا أنجز؟ ولماذا أهمل ؟ مثل العمارة السكنية التابعة لديوان أعوان التربية التي أصبحت وكرا للفساد بعدما تم خلع أبوابها ونزع بعض النوافذ ليجد أولي الأمر هنا الحل في غلق الأبواب الرئيسية لهذه العمارة بالآجر "ويا دار ما دخلك شر". وللأسف فهذه المباني منتشرة في العديد من الأماكن في الجمهورية و لا تقتصر على منطقة دون الأخرى وإذا كان هذا غيض من فيض فإن المتواجد في مدينة قفصه وبدون كثير عناء العديد من المظاهر الدالة على سوء التصرف في مواردنا المالية عن حسن نية أو سوء نية فتلك مسألة أخرى .

المظهر الأول : نوا فير معطلة وسط المدينة:

فإن لم يكن غير التبديد المجاني للمال العام فما فائدة المواطن من النوافير التي تم بعثها في أماكن مختلفة من وسط المدينة والتي أصبحت معطلة. فلا هي اليوم في مستوى الغرض الذي أنشأت لأجله من الناحية الجمالية ولا حتى مما يمكن أن يكون لها من دور في تكييف الهواء شديد الحرارة صيفا كتلك الموجودة بالحديقة وسط المدينة وواحدة في مدخل السوق الأسبوعية وأخرى محاذية لمنطقتي الشرطة والحرس ورابعة محاذية للولاية ولا يعلم إلا الراسخون في العلم تكلفة هذا الإنجاز...

المظهر الثاني : إلغاء شبكة الأضواء المنظمة لحركة المرور داخل المدينة

ثم أين تلك الشبكة الكبيرة للأضواء المنظمة لحركة المرور بوسط المدينة والتي يقدر مدها بمئات الملايين والتي ما أن تم تركيزها حتى تم إلغائها نهائيا ولم يبقى لها أثرا و لا أحد يدري على أي أساس و لأي غرض تم بنائها وعلى أساس ولأي تم هدمها، عدى ما يتبادر إلى الذهن من عدم القدرة على تسيير الشان العام و ليجد كل ذلك تفسيره في النهاية في الخطأ أو سوء التقدير.

المظهر الثالث: هدم معلم وإقامة آخر مكانه

أي معنى عندما تنفق أموالا طائلة في رمز ثلاثيا الأضلاع لمنسج "المرقوم" التقليدي الذي تم تثبيته بمساحة أعدت للغرض بمفترق أهم ثلاثة طرق وسط مدينة القصر والذي كان من الناحية الرمزية ذات دلالة فيها تعبير عما تشتهر به ولاية قفصه كلها من صناعة تقليدية ثم تصرف أموالا أخرى على هدمه وإزالته ولتنفق أموالا طائلة أخرى على إعادة تهيئة نفس الساحة لتخرج منها ذراعا آدمية تحمل كرة أرضية لا تنال إعجاب حتى من كان وراء الفكرة وبعد تثبيت الذي هو أدنى حيث من الأفضل أن يكون الذي هو خير وقع الاختيار على أن المكان الأنسب للمنسوج التقليدي عوض إتلافه أو انتظار ذلك.. ساحة صغيرة أعدت للغرض في غير إشراف هذه المرة قبالة زاوية "سيدي عمر" وليكون كذلك أمام مقبرة سيدي عبد الملك. ليستفيد ربما الأموات من مكان المقبرة والأموات من الأحباء ضحايا الدجالين والدراويش من الذين يأتون من كل صوب وحدب لزيارة الزاوية.

فهل ما سبق ذكره على سبيل المثال لا على سبيل الحصر يعني شيء آخر غير سوء التصرف في الموارد المالية. "يا ذنوبي"!!!

الهادي رداوي

الكاف

عيد البرزقان : من الذي نغّص على الأهالي فرحتهم؟؟

اشتهرت مدينة الكاف بـ" البرزقان" إذ يقع الاحتفال به بمناسبة " عيد ميّو" وهو يتوافق مع حلول النصف الثاني من فصل الربيع، أي عندما ينمو الزرع وتزدهي الطبيعة حيث تظهر بوادر الصّابة ويكثر الحليب وتكبر الخرفان. وعند رصد الوقت المناسب يقع الإعلان عن تاريخ "نهار ميّو" ليستعدّ الناس للاحتفال بهذا العيد، إذ تشرع كلّ عائلة يومها في إعداد أكلة البرزقان، وهي تتألف من كسكسي تغمره الفواكه الجافة والزبدة الجديدة والدقلة ولحم علوش مطهي في الكليل : فهي أكلة عجيبة مفضّلة، حلوة ومالحة في ذات الوقت. بعيد الاستقلال، وأثناء النصف الثاني من القرن العشرين، تطورت الحياة بسرعة وتشتتت العائلة حيث رحل نفر منها للسعي والكسب، ليستقرّ بهم المقام بعيدا عن مسقط الرأس. ولجمع الشمل تبنت جمعية صيانة المدينة والتراث بالكاف ضبط يوم مناسب تختاره وتعلنه للاحتفال بعيد البرزقان وهو عادة يصادف عطلة آخر الأسبوع من الشطر الأول من شهر ماي. وقد استجاب الكثير من أصيلي الكاف – وخاصة النخب منهم – للعودة إلى مسقط الرأس، وهي أيضا مناسبة لربط الصلّة مع ماضيهم وجذورهم. هكذا أصبح حلولهم يضفي حركية تجارية تشد الانتباه، حيث تنتعش النزل والمتاجر ومحلات الصناعات التقليدية...

في السنة الفارطة وقع كراء خيمة أفراح ضخمة تتسع لخمسمائة شخص جلبت خصيصا من العاصمة للغرض، ونصبت داخل قصبة الكاف الشهيرة الشاسعة حيث رفعت على مسرح الهواء الطلق الرحب الذي يتوسط هذا المعلم. وبالمناسبة خصت إذاعة الكاف هذا الحدث بتغطية متميزة كما أحيت فرقة مالوف الكاف أمسية ممتعة على شرف الضيوف ... في هذه السنة وفي أوائل شهر ماي الجاري شرعت هيئة صيانة المدينة والتراث في تحضيراتها المعتادة للاحتفال بعيد البرزقان، حيث وقع الاتصال بالضيوف وطبعت الدعوات وجهزت المعلقات واللافتات، واختير يوم الأحد 13 ماي 2007 يوم احتفال بعيد البرزقان، وبدأت حركة حثيثة في أرجاء المدينة استعدادا لهذا العرس الربيعي. فجأة وقبل بضعة أيام من التاريخ المضروب انتشر خبر مفاده أن السيد والي الكاف غير راغب في الاحتفال بهذا العيد في صيغته المعهودة!! وبقرب الموعد تبين لأن النية متّجهة نحو إبطاله فبقي الناس في حيرة من أمرهم على أن أطلّ عليهم يوم 13 ماي 2007 واتضح لهم أن العيد ألغي فعلا.

هكذا طمست علامة مضيئة من تراث المدينة العتيق إثر قرار مباغت وبعد انتظار مقيت أربك الجميع وأزعجهم، منظمين ومدعوين وسكانا .فنغّص هذا الإلغاء على أهالي الكاف فرحتهم الوحيدة المتبقية من عزّ تراثهم ليصيبهم في الصّميم وهم يتذوقون مرارة الحسرة على العيد ومرارة العبن معا .

عبد القادر بن خميس

صور من الحياة

يوسف الجربي

خبز الأرصفة يهدّد صحتنا.

وأنت تتجوّل في قرانا ومدننا فجرا تطالعك أكياس وصناديق وأكداس من الخبز أمام بعض الدكاكين التي لم تفتح أبوابها بعد،... وضعها أصحاب المخابز وانصرفوا ... خبز في متناول الكلاب السائبة والقطط الشاردة والحشرات الضّارة والغبار المتناثر، وقد تجد أحيانا إلى جوارها أكداسا من الزبالة التي لم ترفع بعد...

البزناسة يحتكرون السّوق

الأدلاء السياحيّون أو ما يعبّر "بالبزناسة" يحتكرون الأسواق فيوقفون الحافلات في أماكن دون أخرى ويعقدون الصّفقات مع بعض التجار والحرفيين فيقبل السياح على هؤلاء أفواجا في حين يبقى غيرهم من الذين يرفضون هذا النوع من الممارسات متفرجين...

هؤلاء البزناسة يضرّون بقطاعي السياحة والتجارة إذ يروّضون السائح حتى يشتري بالثمن الذي يضبطونه ومن المكان الذي يحبذونه وزادهم في ذلك بعض الجمل من اللغات الأجنبية...

المراهقون وسيارة"ماما" و"بابا"

ظاهرة تسليم السيارة إلى الشبان المراهقين بدأت تتفشى بين العائلات، وقد وصل الإهمال وعدم تحمّل المسؤولية ببعض الأولياء إلى تسليم سياراتهم إلى أبنائهم الذين لا يملكون رخص سياقة...

ولا تسل عن حال هؤلاء الشبان وهم وراء المقود يجوبون الشوارع والطرقات ممتطين آلة الموت التي تهدد في كل لحظة حياتهم وحياة مستعملي الطريق... تراهم يقودون بكل سرعة وتهور غير مقدرين للأخطار وكيف لهم أن يقدروها وهم في تلك السنّ ؟ ....

الشباب والعنف:

إعادة النظر في التربية القائمة على الكبت والوصاية والاغتراب والإحباط

كثرت التساؤلات، خلال عصرنا الحالي، حول الأسباب التي جعلت العديد من الشبان يميلون إلى العنف وينساقون وراء التحمّس الجارف غير عابئين بالضوابط والقيود. فهل إن هذه الظاهرة مرتبطة بفترة المراهقة وتأثيراتها وانعكاساتها؟ أم إنها تتصل بقصور في التنشئة الاجتماعية التي غالبا ما ترافقها انفلاتات في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية؟

يؤكد علماء النفس والأخصائيون في المجال السوسيولوجي والاقتصادي على أنه، في إطار السّعي إلى فهم واستيعاب مشكلة العنف لدى الشباب لا بدّ من الإلمام بكافة أبعادها وتفاعلاتها. ومشكلتنا نحن، في البلدان النامية عامة وفي البلدان العربية بصفة خاصة، أنّنا غالبا ما نستوقفنا ظاهرة معيّنة فنعمل على نزعها من سياقها، ولكن النتيجة أنّها تباغتنا مجدّدا في ثوب جديد وفي أشكال أكثر خطورة. لذلك يجدر بنا، بادئ ذي بدء، أن نحدّد بشكل واضح، مفهوم العنف وأشكاله. وفي هذا الصدد، يذكر الأخصائيون أن للعنف أشكالا ثلاثة رئيسية:

فهو اما أن يكون اعتداء على النفس، مثلما هو الشأن بالنسبة للإدمان والانتحار، أو اعتداء على ممتلكات الغير، أو اعتداء على النفس وعلى الآخر في نفس الوقت، مثلما هو الحال بالنسبة للشباب الذي يقود سيارة بسرعة جنونية وهو مخمور.

والواقع أن مرحلة المراهقة التي يمرّ بها الشباب هي من أخطر المراحل في حياتهم بحيث يتحدد خلالها إطار شخصيتهم وطريقة تفكيرهم. ذلك أنّ التغيرات الفيزيولوجية والذهنية والوجدانية والبسيكولوجية والاجتماعية التي ترافق المراهقة، غالبا ما تدفع الشبان إلى الاعتماد على القوة في تسيير أمور حياتهم الخاصة.

كذلك لا يمكن التّغافل عن طريقة التنشئة الأسرية التي تتسبب أحيانا في بناء شخصية مهزوزة للمراهق تحتّم عليه اعتماد منطق العنف كأسلوب في حياته. وبطبيعة الحال، تتحمّل المدرسة مسؤوليتها الكاملة في تفشي ظاهرة العنف بين الشبان باعتبار أن التربية التي تمارس بالمؤسسات التربوية غالبا ما تستند على أساليب القهر والقمع بصور مختلفة تتجسدّ من خلال الحفظ والتلقين والإجبار على الاستظهار من خلال أشكال التقييم والجزاء والمخالفة والعقاب.

ثم لا ننسى وسائل الإعلام بمختلف أشكالها وكذلك دور السينما التي تعرض أشرطة وأفلاما عنيفة تؤثر سلبا على شخصية المراهق.

وبالإضافة إلى كل ما سبق ذكره، تجدر الإشارة إلى أن استفحال ظاهرة العنف لدى الشبان يعود كذلك إلى تأخّر سنّ الزواج والبطالة والنزعة الاستهلاكية الترفيهية والتغييرات السياسية التي تحدث داخل المجتمع، وهي كلّها تغييرات أثرت بصفة سلبية على ثقافة الشباب وقناعاتهم وميولا تهم .

فعلى سبيل المثال، نجد أن الأطفال منذ نعومة أظفارهم يدمنون على الألعاب العنيفة التي تلقنهم ثقافة العنف منذ سن مبكرة وبالتالي يصبح العنف جزءا من المخزون النفسي والذهني والاجتماعي للمراهق، هذا فضلا عمّا تعرضه الفضائيات من مصنفات وتشكيلات وبرامج وأخبار كلّها عنف ورعب وتقتيل...

الا أن المسألة الأكثر خطورة في قضية العنف لدى الشباب هي أن معظم البرامج الشبابية التي يتمّ التخطيط لها إنما هي موّجهة نحو الشبان وليست منبثقة عنهم وذلك لأنه تمّ إعدادها دون تشريكهم فيها. بل ان تلك البرامج والأنشطة الشبابية غالبا ما تكون غير متلائمة مع طموحاتهم وانتظار اتهم وآمالهم.

فماذا يمكن أن ننتظر من شبابنا الذي يقبع داخل بوتقة من الإحباط والعجز عن تحقيق أبسط الطموحات ومحدودية فرص الالتحاق بالتعليم العالي والتمييز والمحسوبية والبطالة وانخفاض الأجور وارهاصات المخزون المتراكم من القمع الأسري والتربوي والمجتمعي وانعدام مراكزالترفيه وهيمنة مفاهيم وتوجهات العولمة والرأسمالية الشرسة.

وبالتالي، فالعنف لدى الشباب إنما هو تعبير عن رفض لقلق مرتبط بقتامة الصورة المستقبلية وبانعدام العدالة الاجتماعية وتفشي الوصاية والمحسوبية والمحاباة، ممّا قد يخلق في نهاية المطاف أزمة ثقة قد تصل إلى درجة زعزعة الشعور بالانتماء للمجموعة وهيمنة الإحساس بالاغتراب الثقافي والحضاري والاجتماعي.

ولو عدنا إلى ظاهرة العنف لدى الشباب، لوجدناها محسوسة ومتفشية في كافة المجتمعات ،بحيث أصبح هناك شعور عام بالإحباط وبأن الأنظمة لا تلبي طموحات الشباب الذين تتلقفهم موجات الانفتاح العالمي على ثقافات أخرى تبشر بالديمقراطية وبتكافؤ الفرص وتعميم العدل والإنصاف.

بل ان الأمر قد يصل أحيانا إلى درجة استغلال بعض الشبان من خلال التلاعب بعواطفهم واندفاعهم من أجل تحقيق أغراض خاصة لبعض الأحزاب والمنظمات السياسية.

ولكن، مثلما تساءلنا عن الأسباب الكامنة وراء انتشار العنف في صفوف الشبان، هل ثمة حلول يمكن أن تحدّ من هذه الظاهرة؟ لا شك أن الشباب يمثل الشريحة الأكثر انتشارا في المجتمع والأكثر احتياجا للإصغاء والمساعدة والأكثر متابعة لحركة المجتمع والعالم. وبالتالي، من الضروري بالنسبة لكافة مؤسسات التنشئة داخل المجتمع أن تتكامل في أدوارها قصد معالجة ظاهرة العنف. ويتوقف ذلك على الابتعاد عن منطق الفوقية والوصاية والنّصح والإرشاد، واعتماد توجهات تأخذ في الاعتبار شخصية الشباب ومكوناتها ونسقها القيمي والثقافي. وبالتالي لا بدّ من التأكيد بصفة خاصة على الجانب الوقائي. ويستوجب ذلك توخّي نظرة شمولية وواقعية للأمور من خلال الدراسات العلمية التي يشارك فيها الشبان أنفسهم من أجل رصد احتياجاتهم ومشاغلهم. وهذا يعني أننا في حاجة إلى إعادة النظر في منظومتنا التربوية قصد مزيد تفعيل مبادئ تكافؤ الفرص وإيجاد حلول جذرية لمشكلة استشراء البطالة وتدني الأجور وغلاء المعيشة. كذلك، لا بدّ من إحداث مؤسسات للشباب تكون فلسفتها وتوجهاتها وخططها وبرامجها غير مقتصرة على الكهول بل يتولى الشبان إدارتها بأنفسهم. فلماذا لا نفكر مثلا في برلمانات للشباب مثلما هو الشأن لبرلمان الطفل؟ فالمنظومة التربوية الحالية القائمة على القهر والتسلّط من خلال الوسائل التقييميّة العقيمة زمن انعدام فضاءات الترفيه والأنشطة الموازية وابتعاد المناهج عن متطلبات المجتمع لا يمكنها المساهمة بشكل فعال في الحدّ من انتشار ظاهرة العنف لدى الشبان.

كذلك ،فان الهياكل المعنية بالشباب تعطي الأولوية في برامجها وأنشطتها للجانب الرّياضي والجوانب التوعوية والفكرية، وهي هامة في بناء الشخصية، لكنّها تهمل جانب الدراسات والبحوث في مجال الشباب.

وفي نفس السياق، نشير إلى أن قطاع الإعلام بصفة عامة يكاد يقتصر دوره في مجال الشباب على برامج وأركان سطحية لا تساهم في إعداد جيل من أصحاب المبادرة :

فأين التربية على المواطنة والتثقيف السياسي وتثمين قيم العمل والخلق والإبداع ونشر مبادئ التكافل والتضامن والتسامح؟

وعموما، يمكن اعتبار الشباب بمثابة "الرّافد الجوهري" لبناء مجتمع الغد. وبالتالي، فان عدم إيجاد الحلول الواقعية لمشاغله وأحلامه وتطلعاته، قد يؤدي إلى الاحتقان والانفجار وممارسة العنف.

وفي إطار بحثنا عن الحلول ظاهرة العنف لدى الشباب ،لا بدّ أيضا من التركيز على دور الأسرة وعلى وظائفها الأساسية. فلا ننسى تفشي الصّراعات والخلافات الأسرية والخيانة الزوجية وتفكك العائلة والإهمال والفقر واليتم....

لكن في ختام حديثنا، هل يجب في بعض الحالات اللّجوء إلى الردع وعدم التساهل في تطبيق القانون؟

يشير الأخصائيون في هذا المجال إلى أن الرّدع والزّجر والعقاب غالبا ما تكون لها نتائج عكسية بحيث أن الشبان الذين يخضعون إلى للعقوبات، يزداد عنفهم أحيانا وتقوى لديهم سلوكيات العناد والتمرد. وبالتالي، فان تطبيق القوانين بشكل صارم لا يمثل الحلّ الوحيد للحدّ من ظاهرة العنف لدى الشباب.

بل إن هناك من يتحمس للفكرة القائلة بأن العقوبات الجنائية المسلطة على الشبان الذين تثبت إدانتهم في أعمال العنف يمكن أن تتمثل في خدمة المجتمع مثل تنظيف السواحل وتشجير الطرقات وتجميل الشوارع والعمل في المؤسسات التطوعية وغيرها من الأنشطة الأخرى، بدل الاكتفاء بإصدار الأحكام بسجنهم صحبة الشواذ وتجار المخدرات، فيخرج الشباب بعد انقضاء العقوبة من السجن وهو عبارة عن "قنبلة موقوتة" قابلة الانفجار في أول مناسبة.

أبو مهدي

قبل أيام من جلستهم العامة

الصحافيـون والتحديـات الـــراهنة

تعقد جمعية الصحافيين التونسيين جلستها العامة يوم 1 جوان القادم، أي بعد أسابيع قليلة من نشرها التقرير السنوي السادس الذي تناول حالة الحريات ووضعية الصحفيين في تونس خلال السنة الفارطة، وهو ما يعتبره الكثير من المراقبين مؤشرا لبداية تحول ايجابي لهذا الهيكل نحو لعب دوره الطبيعي والطلائعي الذي تتخلى عنه خلال السنوات الأخيرة. فما هي أهم انتظارات عموم الصحفيين من هيكلهم؟

منعطف ايجابي

لا يعدّ تجميد عضوية جمعية الصحفيين التونسيين في عدد من الهيئات الدولية المهتمة بهذا الشأن محل افتخار من جانب جميع التونسيين. وفي الحقيقة، فان مبررات عملية تعليق العضوية مفهومة ومعقولة في جزء كبير منها.

فالمشهد الإعلامي اليوم في تونس يعكس، مع الأسف الشديد، وجهة نظر واحدة. والصوت والرسالة الرسمية هي الطاغية بكثافة على حساب بقية الآراء والمواقف. ومحاولات كسر هذا الاحتكار تواجهه جبال ضخمة من المعوقات والعراقيل. وصحف أحزاب المعارضة التي استطاعت بجهد جهيد المساهمة في خرق هذا الحصار تعاني هي الأخرى من مكبلات تهدد في أي لحظة بقاءها واستمرارها.

ولا يمكن أن نغفل أيضا أن حماية العاملين بقطاع الإعلام مفقودة البتة هي الأخرى. وتصل خطورة هذه الوضعية إلى حد التعدي على الحرمة الجسدية واستعمال العنف بشكل دائم لإخماد الأصوات التي تبرز هنا وهناك والتي لا تحمل من الهم سوى الانصياع لشرف المهنة. فمراسلوا قناة الحوار التونسي الفضائية، على سبيل المثال، عرضة بصفة مستمرة للاعتداءات من جميع الأصناف، ومراسل قناة الجزيرة من تونس السيد لطفي الحجي ممنوع من العمل ومن المشاركة في الحياة المدنية، والصحفي سليم بوخذير محاط دوما بأعوان لمراقبة اتصالاته وتحركاته، والصحفي حمادي الجبالي قيد الإقامة الجبرية على بعد 600 كم عن أهله، وغيرها من الحالات التي تناول البعض منها تقرير الجمعية، ونسي البعض الآخر.

فالخيارات انعدمت مقارنة بالتطور الإعلامي الذي تشهده البلدان المجاورة لنا، وهامش المناورة اضمحل؛ فإما الوقوف إلى جانب المطالب المشروعة لجموع الصحافيين والمهتمين بهذا المجال، وإما مواصلة تزكية حالة "ما تحت الصفر" التي نعيشها اليوم على حد تعبير الصحفي رشيد خشانة. وبين هذا وذاك تقف الآن جمعية الصحفيين. فأيهما ستختار؟

التفاف حول الجمعية

فالأكيد أن الجمعية مرت طوال تاريخها بفترات مد وجزر، مراوحة بين الثبات على خط الاستقلالية و موالاة صف الخطاب الرسمي. وذلك دوما حسب اختلاف الاعتبارات وعلى ضوء الظروف المحيطة والضغوط المسلطة من جميع الجهات. ولا يعد من المغالاة القول بان الجمعية فقدت خلال السنين الأخيرة الكثير من بريقها، وتقلصت نجاعتها وفعاليتها، مما افقد الكثير من منخرطيها الأمل في قدرتها على مواصلة المشوار والمساهمة في معركة تحرير الإعلام من القيود التي تعيق تطوره.

وكانت الإجابات على هذه الوضعية متعددة. وأهمها على الإطلاق تأسيس نقابة للصحفيين لقيت تجاوبا كبيرا من عدد مهم من الصحفيين، وأثارت حماس قطاع كبير ممن عاد إليهم بريق الأمل حول ممكنات الثقة من جديد في قدراتهم على التغيير الايجابي. ففعل هذا المسلك فعله. وكان من جانبه، ولو بشكل غير مباشر، عنصر ضغط مجد وفعال على قيادة الجمعية من أجل تصحيح تموقعها، ومراجعة قراءاتها. ولعل التقرير السنوي الأخير، بصرف النظر عن بعض نقائصه، يلمح إلى بشائر مشجعة في هذا الاتجاه .وذلك رغم بعض التسريبات التي تتحدث عن استعداد الجمعية، مثلا، للانضمام إلى جوقة المناشدات بترشيح بن علي للانتخابات القادمة .

و لا يبقى اليوم من حلول سوى التفاف القاعدة الكبيرة من الناشطين في الحقل الإعلامي حول جمعيتهم .وهو فقط ما بإمكانه أن يكون صمام وقاية و أمان من أجل إعادة المسار إلى وجهته الصحيحة، ووضع حد لجملة الخروقات التي حصلت في السابق.

سفيان الشورابي

العفو الدولية تصدر تقريرها السنوي للعام 2006

حصاد غزير من الانتهاكات والاعتداءات ذكره التقرير الصادر مؤخرا عن منظمة العفو الدولية والتي تعاني فروعها في المنطقة العربية بالخصوص العديد من المشاكل أهمها سلوك المنع والمحاصرة الممارس من قبل السلطات في هذه البلدان التي لا تستسيغ النشاط الحقوقي والسعي الدائم من أجل إلغاء مظاهر الظلم والاعتداء على الإنسان. وقد أشار التقرير إلى أن الإحصائيات الواردة فيه هي ثمرة مجهود هذه المنظمة بمختلف فروعها وانه لا يمثل النتائج النهائية للأوضاع الإنسانية بل يمثل نتيجة عمل المنظمة بمفردها مما يؤكد أن ما تناوله التقرير من مسائل وما توصل إليه من نتائج ليس سوى جزءا من الواقع العام الرديء الذي تمر به عديد المناطق والبلدان من العالم جراء التجاوزات الممارسة على الإنسان تحت مسميات عديدة ومن طرف جهات مختلفة سواء كانت أنظمة حكم أو تنظيمات أو أفراد أو أجهزة تطبق القوانين كما يحلو لها فتنتهكها كيفما تشاء.

مواضيع عديدة ونتائج خطيرة:

تناول التقرير جملة من المواضيع التي تستحق المعالجة الضرورية منها ما تعلق بقضايا العنف الممارس ضد النساء في العالم وهو ما يتناقض مع التشريعات التي تنادي بالمساواة بين الجنسين كمبدأ أساسي للتطور الاجتماعي والاقتصادي المتوازن .كما تناول أيضا ظاهرة على قدر من الخطورة وهي تجارة الأسلحة بصفة غير قانونية بالإضافة إلى ملفي التعذيب والعمليات الإرهابية وقضية تطبيق القوانين واللوائح الدولية والتي تعرف انتهاكات مستمرة من قبل الأنظمة على وجه الخصوص. وأشار التقرير أيضا إلى أن المنظمة تظم أكثر من2،2مليون عضو ومتعاطف مع نشاطها في أكثر من 150 دولة في العالم. وقد قام أكثر من 5000 شخص ومؤسسة وعائلة ومنظمة تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان بأنشطة في جميع أنحاء العالم خلال العام الماضي، حيث استغل أكثر من 700 من المدافعين عن حقوق الإنسان سواء كانوا أفرادا أو منظمات المعلومات الصادرة عن منظمة العفو الدولية للقيام بمهامهم وهو ما أمكن من الحصول على 473 تقريرا تفصيليا.

وقد قامت منظمة العفو الدولية بالتدخل الميداني العاجل في 330 مناسبة للدفاع عن أشخاص في حالة خطر، كما أن 153 دولة ومنطقة شملهم تقرير 2007 الذي هو بصدد الإنجاز. وتم بعث أكثر من 121 مشروع تعاون وصداقة بين المنظمة وبقية الهياكل والأشخاص المدافعين عن حقوق الإنسان. وفي استباق للتقرير القادم تمت الإشارة إلى 120 زيارة قامت بها المنظمة لـ 77 دولة ومنطقة بالنسبة للعام 2007.

العنف المسلط على المرأة:

أظهر التقرير أن 185 بلدا تبنت اتفاقية رفع كل أشكال التمييز ضد المرأة منهم 62 بلدا كانت لهم تحفظات عند الموافقة ولم يصادق على التقرير إلا تسعة بلدان فيما أمضت دولة واحدة على التقرير دون أن تتبناه وهي الولايات المتحدة الأمريكية وتتعرض امرأة من ثلاث نساء على العنف من قبل رفيقها أو زوجها كما أن 50% من النساء اللائي قتلن كان السبب في قتلهن إما الزوج أو الرفيق في حالتي التعايش أو القطيعة.

سوء معاملة الإنسان:

يعد ضحايا سوء المعاملة مليوني شخص كل سنة وتمثل النساء والفتيات الأغلبية ويتوزع هذا الرقم على 137 بلدا أغلبيتها في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وآسيا وينتمي أغلبية النساء اللائي يقعن ضحية هذه الظاهرة إلى أوروبا الوسطى والشرقية وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية كما أن 70% من الضحايا كانوا من العزل هذا بالنسبة للذين قتلوا في ظروف النزاعات والحروب ومن هؤلاء هناك 50% من النساء والشابات. وقد تعرض عشرات الآلاف من النساء والفتيات إلى جرائم اغتصاب وأشكال مختلفة من العنف الجنسي خصوصا في منطقة دارفور أثناء النزاع الذي انطلق منذ العام 2003. ويفيد التقرير انه لم تقع معاقبة أي شخص على هذه الجرائم خصوصا في المنطقة المذكورة.

مراقبة التسلح في العام 2006

تبنى في شهر ديسمبر من العام الماضي 153 بلدا حلاّ يمكن من القيام بمشروع اتفاقية دولية تقنن تجارة الأسلحة وتغيب 24 دولة من هذه الدول عند التصويت على الاتفاقية فيما صوتت الولايات المتحدة الأمريكية ضد هذا التقرير. وتنشط تجارة الأسلحة خارج إطار القانون الدولي وكذلك تحت رعاية بعض الدول الكبرى كما تنفق في هذا المظمار دول من آسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأفريقيا معدل 16 مليار أورو على الأسلحة.

ويشير التقرير أن هذه الأموال المرصودة للتسليح تكفي لتدريس كل الأطفال وتقليص موت الصغار بنسبة الثلثين إلى حدود العام 2015. كما تمثل الأسلحة الخفيفة أو ذات الأعيرة الصغيرة 85% من الوسائل المستعملة في جرائم القتل حسب ما أفاده تقرير المنظمة وتملك نسبة قليلة من تجار السلاح معدل 60% من جملة الأسلحة النارية في العالم. ولعل أهم ما رصده التقرير الذي يكشف خطر السياسات المتبعة والمشجعة على تجارة السلاح أنه يتم في كل عام صنع رصاصتين لكل رجل أو امرأة أو طفل في هذا العالم.

الحكم بالإعدام:

يتوقع التقرير وجود 20 ألف من المحكومين بالإعدام والذين ينتظرون تنفيذ هذا الحكم من قبل دولهم كما أن 3861 شخصا من المحكوم عليهم بالإعدام موجودون في 55 بلدا وقد أعدم 1591 سجينا في 25 دولة أعدموا في العام الماضي مقارنة بـ 2148 سجين أعدموا في العام 2005 داخل 22 دولة فقط. ولم ينفذ الحكم بالإعدام في 128 بلدا، في حين أن 91% من الإعدامات التي تمت نفذت في كل من الصين والولايات المتحدة والعراق وإيران والباكستان والسودان. ويلتجئ 69 بلدا في العالم إلى الحكم بالإعدام، وبين التقرير حجم الارتفاع المذهل لأحكام الإعدام التي نفذت في العراق والتي بلغت عام 2006 خمسة وستين شخصا في حين لم ينفذ الحكم في عام 2005 إلا في حق ثلاثة أشخاص فقط.

الإرهاب والتعذيب

وبين التقرير أن الحرب المعلنة في السنوات القليلة الماضية على الإرهاب مثلت الإطار الذرائعي الرئيسي للقيام بممارسات تتجاوز الاتفاقيات المتعلقة باحترام حقوق الإنسان. علما وأن 144 دولة في العالم تبنت اتفاقية ضد التعذيب والمعاملات القاسية وغير الشرعية أو التي تكتسي إهانات للكائن البشري. غير أن العديدين تعرضوا للتعذيب والمعاملة السيئة من طرف عناصر قوات الأمن والشرطة وأعوان الدولة في 102 بلد حسب تقرير منظمة العفو الدولية لسنة 2007. وقد بين التقرير أن المحاولات التي مثلت أنشطة متعلقة بالأعمال الإرهابية استعمل منفذوها الطائرات في 1245 مرة. وفيما يتعلق بالاعتقالات غير القانونية فإن التقرير أكد على وجود 400 شخص من أكثر من 30 جنسية معتقلين بغوانتانامو هذا السجن الذي يمثل رمزا للمظالم المرتكبة في حق الأبرياء تحت عنوان محاربة الإرهاب وقد شارك أكثر من 200 معتقل في إضرابات جوع منذ فتح السجن في شبه الجزيرة الكوبية كما قام أربعون منهم بمحاولات انتحار حيث مات 3 معتقلين السنة الماضية. وأضاف التقرير أن عددا غير معروف من المعتقلين موجودون في أماكن سرية تسمى "أماكن سوداء" في مختلف أنحاء العالم.

العدالة الدولية

واختتم التقرير بالإشارة إلى أن 104 من الدول وافقت على التعامل مع محكمة العدل الدولية الخاضعة لقوانين منظمة الأمم المتحدة منهم 100 دولة التزمت بذلك وتسعى محكمة العدل الدولية في الفترة الأخيرة إلى طرح قضايا الجرائم في ثلاث مناطق من جنوب أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإقليم دارفور. في الوقت الذي تم تطبيق محاكمات في عدة دول داخل إطار المحكمة الدولية مثل السيراليوني ويوغسلافيا ورواندا.

الصحبي

الاعتداء بالعنف على سامية عبو

إلى متى ستستمر هذه الحال؟

خروقات وتجاوزات للقانون لم تعد التقارير الصادرة عن المنظمات والجمعيات الحقوقية الوطنية والإقليمية والدولية قادرة على إحصاءها. ولا نعرف لماذا هي في ازدياد! وهل من لذة أو فائدة عندما تسلك الأجهزة الأمنية سلوكا مضادا لما أوكل إليها من مهمات حفظ الأمن وتطبيق القانون بالمساواة بين الناس خصوصا أن الظاهرة لم تعد مقتصرة على الأفراد بل تحولت إلى منهجية عمل. لا نعرف أيضا لماذا تصر بعض الأطراف على أن تصبح البلاد نموذجا للاعتداء على حقوق الإنسان والمواطن في الوقت الذي تخطو فيه العديد من بلدان العالم خطوات هامة نحو تحقيق ممارسة فعلية ومتكاملة لسلطة القانون ولاحترام حقوق الإنسان واحترام الرأي المخالف.

زوجة محمد عبو تتعرض لاعتداء بالعنف:

ما حصل ويحصل للسيدة سامية محمد عبو زوجة سجين الرأي المحامي محمد عبو يدعو على طرح الإستفهامات السابقة. فالمرأة التي احتضنت ابنتها الأسبوع الماضي واتجهت إلى مدينة الكاف لزيارة زوجها السجين منذ ما يزيد عن

عامين من أجل مقال كان قد نشره على الأنترنات، التقت بممثلين عن منظمة حقوقية هي منظمة "الخط الأمامي"، والذين وفدوا على تونس لإجراء اتصالات فيما يخص أوضاع حقوق الإنسان وقاموا بلقاء مسؤول من وزارة العدل في تونس بالإضافة إلى عدد من المنظمات والجمعيات والشخصيات الحقوقية، وعندما كانت السيدة سامية بصدد ممارسة حقها في زيارة زوجها في السجن، فوجئت بأعوان السجن يقطعون الزيارة ويقومون بالاعتداء عليها بالعنف دون اعتبار للقانون الذي من المفترض أن يكونوا أول من يحترمه ويسعى إلى تطبيقه. وفي داخل الزنزانة توجه أيضا أعوان السجن إلى المحامي السجين الذي يقضي عقوبة ثلاث سنوات سجنا من أجل مقال رأي واعتدوا عليه بالعنف جارينه عنوة بعيدا عن مربع الزيارة. هذا الحدث الذي يعد نوعا من فائض العنف الذي يطبقه بعض الأطراف في تجاوز خطير لسلطة القانون وفي اعتداء على علوية هذا القانون هو مؤشر على انتشار ظواهر خطيرة تدفع على انعدام الإحساس بالأمان الطبيعي داخل إطار المؤسسة السائدة. وإلا ما هو الدافع إلى مزيد الاعتداء على امرأة تعاني من سجن زوجها وما هو مبرر تسليط المزيد من المعاناة على سجين يقضي عقوبته من أجل قضية رأي. هل في الاعتداء على الناس لذة يحصلها هؤلاء أم أن اللذة تجاوزت الأشخاص لتصبح في الاعتداء على القانون؟؟ ولقد استرعى هذا الحدث اهتمام العديد من المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية التي أصبحت ترى فيما يجري من هذه الأحداث وما شابهها علامة على حالة من الفوضى التي يجب تداركها حتى لا تتضاعف مشاعر الإحساس بالظلم والقهر لدى المواطنين ولا يتحول إحساسهم بالانتماء على بلدهم يحمل طعم المرارة والضيم.

كلمة

نحن و "الباك"

ونحن على أبواب الامتحانات، نقيم تلاميذنا وطلبتنا والحقيقة أننا نقيم أنفسنا جميعا، من زاوية معرفية وبيداغوجية، نعكس أخطاءنا الكثيرة وإيجابياتنا القليلة، ففي غمرة الاستعداد للباكالوريا تطالعنا صور كثيرة لشبابنا في حماسه القليل ومثابرته القصيرة وحيرته وارتباكه قبل الامتحان، ونقارن بين الحاضر والماضي، بين أجيال عبرت وأخرى تعبر أمامنا...

طرائف كثيرة من الماضي القريب حين كان التلميذ مسكونا بهاجس معرفي إلى حد التلبس : فالبعض يسميه زملاؤه المعري لكثرة إعجابه وشرحه للزوميات أو لرسالة الغفران، والآخر يسمونه أو يسمي نفسه المتنبي والآخر نيتشه فيلسوف القوة أو ديكارت صاحب المنهج الصارم...

أما اليوم، فكثرة من شبابنا ينجحون، وبعضهم يجدون، لكن القلة – كل القلة – هم الذين يفهمون ويستوعبون، لأن علاقة شبابنا بمعظم المسائل، وخاصة منها الأدبية والفلسفية هي علاقة امتحانية تكسبية تكاد تكون إلزاما كالإكراه، فترى الواحد منهم يسطر أو يلون بعض الجمل ويحفظها عن ظهر قلب، وترى الآخر يسأل أستاذه بكل براءة أو غباء، أن يمده بمقدمة أو بمدخل يصلح للأدب الحديث أو القديم أو بمدخل فلسفي صالح لكل القضايا...

لا عجب أن ترى التلميذ يستعد للامتحان وكأنه سيشارك في لعبة "بروموسبور" ويمضي كثيرا من وقته في حساب الاحتمالات ليختار مسألتين أو ثلاث ويسقط كل ما بقي من البرامج من مراجعته...

أسئلة كثيرة حول شبابنا وبرامجنا وواقعنا، أسئلة عن النواقص والثغرات من أين تأتي؟ وهل من سبيل إلى استعادة وهج المعرفة والفن والعلم؟ وما هي السبل الكفيلة باستعادة التلميذ المتعلم بوعي بدل التلميذ التاجر الصغير الذي "يقمر في المسائل" ويماحك في الأعداد والمعدلات ؟؟؟

محمد الجابليّ

نص بين المنع والتتويج

رثاء الذات وهجاء الواقع في رواية "وجهان لجثة واحدة"

رواية من الحجم الثقيل شكلا ومضمونا، هي حكاية طريفة ولها حكاية أيضا، حكاية تفضح واقعنا قبل القراءة، حكاية تقول ببساطة :إن العالم يتطور ونحن كذلك نتطور لكن الى الوراء "زقفونة" بعبارة أبي العلاء في قوله للجارية على لسان ابن القارح :ست إن أعياك أمري فاحملينيي زقفونة

رواية متوجة في الخليج فازت بجائزة من بين ميئات الأعمال الروائية من شتى بقاع العرب فازت على نصوص من سوريا والعراق والأردن ومصر... جائزة الشارقة للإبداع لكنها تظل ممنوعة عندنا مما يثير أسئلة عدة حول مدى احترامنا لذواتنا ولطاقاتنا الإبداعية، وعن مدى وعينا بضرورة الاختلاف واحترامه خاصة في الثقافة وشؤونها...؟

ندخل النص بعد الوقوف على عتباته، لنقول في هذا الحيز الضيق أنه نص يشرف السرد التونسي شكلا ومضمونا هو من النصوص القليلة التي تحترم الفن ولا تجعل منه تهريجا أو سيلانا حبريا مهدورا، نص جريء في مضمونه واقعي جارح كواقعنا، وفني في لغته ومجازاته بل أكاد أقول إنه من النصوص الجميلة الفاضحة بواقعية مع عجائبية مع سخرية رصينة تذكر بما قاله أدونيس في سخرية أبي العلاء في رسالة الغفران : سخرية الرصانة الفاجعة، سخرية تستعيد الواقع بوقائع الحزينة من الداخل استعادة هجائية وترثي الذات، الشاهد الغائب في عشريات قريبة، تشكل فيها الوعي ونما فيها الحلم ثم أجهض ببساطة ما لم يكن، هجاء للواقع من الداخل : سلطاته الجائرة الكثيرة وأحلامه المغتصبة وعصافيره البريئة وجوارحه الكثيرة...

نقد السلطة ونقد اليسار، هجائية اليمين واليسار في صدق فضائحي من خلال ذات مجروحة، نما فيها الوعي بحرقة أسئلته ثم بممكنات فعله ثم بمرارة خيبة وانكفاء يقاربان السقوط...

ما كنت لأتحمس لهذه الرواية، لو لم تكتمل فيها عناصر الفن، وأقول بكل أسف في هذه المناسبة أن نصنا الروائي الحديث، سار في قطبين متطرفين : الأول وهو الذي يحضى برعاية نقدية وشبه رسمية، ذلك النص الغائب المغيب لإيقاع واقعنا، نص الجمالية المفرغة، أو الغرائبية الممسوخة والإشتغال على اللغة كما يقول بعض الأدعياء، وهو نص لا ملامح له نص الهروب من المقاربة الفنية الجادة، والقطب الثاني فيه واقعية ساذجة تسجيلية تكاد تخلو من الفن إضافة إلى انعدام جرأتها...

ومن هنا تتنزل رواية **لزهر الصحراوي** وجهان لجثة واحدة "المنزلة التي تستحق، في جمعها بين الواقعية من خلال الفضح الجريء من جهة وبين وجهات النظر، والخيال من جهة ثانية إضافة إلى انتقاء مكونات الفضاء الروائي وحسن توظيفها، وحسن استغلال مكونات ذلك الفضاء وأدواته اللغوية.

الجابليّ

" كلمة رجال " لمعز كمون

سينما الواقع التونسي تتنصر على واقع السينما التونسية

تشهد قاعة سينما "المونديال" بوسط العاصمة وبعض القاعات الأخرى عرضا للشريط السينمائي التونسي الجديد "كلمة رجال" باخراج لمعز كمّون وانتاج حسن دلول.

وقد استمر عرض الفيلم طيلة ثمانية أسابيع نظرا للاقبال الجماهيري المكثف الذي شهده.

الفيلم تونسي مائة بالمائة خصوصا وأنه مقتبس من رواية بروموسبور الحاصلة على جائزة الكومالر الذهبي للروائي التونسي حسن بن عثمان .وقد أكد المجهود الذدي بذله فريق الانتاج والتمثيل أن الأدب التونسي قام وأستطاع اقتحام مجالات الفنون الاخرى حاصلا على ملاحظة الامتياز اذا ماأخذنا بعين الاعتبار أن مشاهدي الفيلم تجاوز عددهم الخمسين ألف في مدّة زمنية قياسية.

ويعالج "كلمة رجال" قضايا على قدلر من الأهمية مستقاة من الواقع التونسي معالجة جريئة للغاية وتتح باتجاه كشف مواضيع هامة على قدر من الخطورة، هذه القضايا التي مثلت مناطق محرمة ومحظورة على السينما التونسية طيلة عقود.

"كلمة رجال" التفت بأضوائه السينمائية الى مظاهر التفكك الأسري وانتشار سلوكات الخيانة وانعدام الثقة وما طرأ على الروابط الاجتماعية وقطيعة .كما يتطرق الفيلم الاى درجة الرداءة التي بلغها الوضع الثقافي في تونس.

وتنبني قصة الفيلم على حكاية نواة لثلاثة أصدقاء ولدوا في احدى قرى الجنوب التونسي وقد جمعتهم صداقة الطفولة في بيئة قيمية متماسكة لمجتمع متماسك الأواصر يسوده التعاون والقناعة وتتطور الأحداث بعد فراق الأصدقاء لمدّة ثلاثين عاما ليلتقوا في المدينة بعد أن أصبح أحدهم (عباس) ناشرا يعاني أزمة ماديّة لها أبعادها في مجتمع شهد تحولا سريعا تحت سيطرة هواجس الربح والجشع وقد أصبحت شركات النشر فيها أشبه بالمقاولات وأشغال المناولة. أمّا السياسي فقد عاد بعد دراسته في الشرق لفترة وفي السوربون بباريس مرفوتا من الجامعة بتهمة التحرش الجنسي في حين تحول سعد إلى إمام مسجد واتجر كبير في قطاع الملابس المستعملة (روبافيكيا) وذلك بعد أن ربح في لعبة البروموسبور.

"كلمة رجال " هي الكلمة السر بين الأصدقاء الثلاثة الذين تواعدوا في قريتهم الصغيرة على البقاء متكاتفين ومتعاونين طيلة حياتهم إلا أن المدينة فرقت بينهم.

جندوبة : ملتقى فنون الأدب الشاذلي بويحيى

التراث السردي في الرواية العربية المعاصرة

احتضنت مدينة جندوبة على مدار يومي 27/ 28 أفريل 2007 الدورة الثالثة لملتقى فنون الأدب الشاذلي بويحيى تحت إشراف المندوبية الجهوية للثقافة في فضاء المركب الثقافي عمر السعيدي بجندوبة الذي استضاف نخبة من الأساتذة الجامعيين الذين قدّموا مباحث في مسألة حضور التراب السردي في الرواية العربية المعاصرة من خلال نماذج من النصوص الروائية التي لم تستلهم من التراث السردي أدواتها الفنية فقط بل تجاوزت ذلك لتعيد إنتاج كثير من النصوص التاريخية بعقلية روائية أو إعادة صياغة أمهات النصوص القصصية أو الأسطورية تنتج على مناولها مقاصدها المعاصرة وتطرز على أنسجتها ألوانها وأشكالها الحديثة **وهذا** ما لامسته مقاربة الدكتور أحمد السماوي الذي ةبحث في رواية "تغريبة أحمد الحجري" لعبد الواحد ابراهم هذا النص الذي يراوح بين الجنس الروائي والكتابة التاريخية اذ استقى مؤلفه معظم متنه من المدونات التاريخية المضمنة في قائمة المراجع بكتابه.

كما محّص الدكتور محمد بالطيب مؤلفات صلاح الدين بوجاه التي يمثل السردي بفنونه ومتونه من أهم مقومات الكتابة عنده في حين بحث الدكتور محمد الخبو في آثار الحكاية الشعبية سرايا بنت الغول للكتاب الفلسطيني اميل حبيبي ،في حين قدم الدكتور محمد القاضي دراسة في تعلق النص الروائي للبشير خريف "بلارة" بنص المؤرخ ابن أبي دينار في كتابه "المؤنس في أخبار افريقية وتونس" حيث ظهرت سطوة التراث السردي على كتاب الرواية الذين ضحوا بكثير من الحقائق التاريخية في سبيل البناء الدرامي لحاكياهم الخيالية ولكنها مدججة بالنصوص التراثية التي لم تستطع منها فكاكا رغم سلطة العصر الحضارية وهيمنة النمط الاستهلاكي في حياتنا اليومية.

كل ذلك يؤكد أن الإنسان كائن تراثي وان من لا موروث له لا هوية له كما أكدت العديد من مداخلات النقاش أن التراث السردي العربي الإسلامي لا يزال الملاذ الوحيد أمام المبدعين ليستمدوا منه شروط الإبداع .كما نظمت أمسيتين شعريتين ألقى ثلة من شعراء جندوبة ما جادت به قرائحهم منهم الشاعر صلاح الدين الحمادي ويوسف رزوقة والناجي الحجلاوي وسالم المساهلي وعلالة القنوني وشمس الدين العوني والشاعرة عبير مكّي والهاشمي البلطي ومنير البلاهمي ومحسن البوسليمي وشكري الغزواني.

كما قدمت جوائز للفائزات في مسابقة القصة القصيرة وهنّ الآنسات :خلود الاينوبلي (الأولى) وتنوير العلوي وريم العياري (الثانية) وليلى الهلالي (الثالثة) وقد جاءت الدورة الثانية ثمرة جهود أعضاء منتدى فنون الأدب الأساتذة :الصحبي العلوي وطارق العمراوي وفيصل عبيد وحسن البوسليمي الذين أداروا فعاليات الملتقى بإشراف السيدة أحلام التوتتي رئيس المصلحة بالمندوبية الجهوية للثقافة بمدينة جنان جندوبة.

تميزت الدورة بالحميمية والهدوء أمام متابعة جمهور نوعي من الأساتذة والمربين والتلامذة المبدعين الذين أثروا الجلسات العلمية بملاحظاتهم وآرائهم القيمة مما ولد انطباعات جيدة عند المحاضرين الذين ثمنوا تطور الوعي الأدبي بالجهة وجدية التناول والاهتمام.

الصحبي العلوي

مرايء الثقافة... مرايء الثقافة... مرايء الثقافة...

–"ديوان سيدي بن عروس" : تحقيق د جلول عزونة كتاب جديد صدر عن دار سحر للنشر في 151 ص من الحجم المتوسط، احتوى على مقدمة بقلم المحقق جاء فيها : "ورغم مرور أكثر من ستة قرون على هذه الأشعار، وتغير الظروف والأحوال فإن مذاقها لايزال قويا وتأثيرها كبيرا وترديدها متواصلا وتحقيقها متتابعا"... ورد التحقيق شاملا وموثقا.

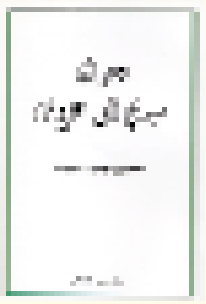

– قصة بسيطة جدا، عنوان مجموعة قصصية أولى لفيصل محمد الزوايدي صدرت في طبعة أنيقة عن دار قرطاج للنشر والتوزيع ، حوت 17 قصة، والزوايدي قاص شاب نال عديد الجوائز في تظاهرات ثقافية ونشرنا له بعض القصص في الطريق الثقافي والصفحة الثقافية لجريدة مواطنون...

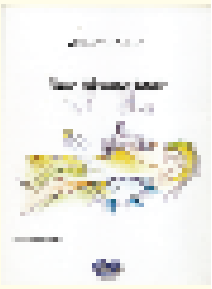

–"سينيفيل" العدد الأخير من نشرية الجمعية التونسية للنهوض بالنقد السينمائي، حوت مقالات نقدية وحوارا مع النوري بوزيد في القسم الفرنسي، كما حوت في القسم العربي لقاء مع الناقد المصري على أبو شادي أجراه حسن العشي...

التحدي اللبرالي للفكر العربي

أي ليبـرالية نحتاج ؟؟

دأب منتدى الجاحظ منذ تأسيسه على تنظيم الندوات الفكرية والعمل على تشريك العديد من الباحثين والناشطين الحقوقيين والسياسين في أنشطته. ويعتبر الجهد الذي تبذله هيئته مهما على اعتبار أن هذا المنتدى من الفضاءات القليلة في بلادنا التي يمكن أن نجد فيها جدلا فكريا ومعرفيا وثقافيا بخصوص جملة من المسائل والإشكاليات التي تشغلنا.

وقد نظم منتدى الجاحظ يوم السبت 26 ماي ندوة فكرية تناولت موضوع الفكر العربي والتحدي الليبرالي وقد قدم المداخلة الأساسية الدكتور منير الكشو وهو مختص في الفلسفة السياسية المعاصرة وأنجز عدة بحوث جامعية أهمها حول نقد التاريخانية.

استهل المحاضر بطرح ليورغن هابر ماس مفاده أن المثقف هو الذي يجعل المعني في متناول كل الناس فدور المثقف في الفضاء العمومي أساسي، والعمل الذي تقوم به المنتديات والنوادي والصحف مهم لإيجاد الثقافة المميزة في الفضاء العمومي.

الليبرالية تحد للفكر العربي:

بين الأستاذ الكشو الغرض من اختيار كلمة "تحد" في عنوان هذه المحاضرة فأكد أن الغرض الأساسي من ذلك ألا يكون الحديث عن الليبرالية نظريا فقط وحتى يقع ربط المفاهيم بواقع الفكر العربي المميز حيث نلمس دائما ممانعة ومقاومة لليبرالية في الفكر العربي وعند الفئات المثقفة والناشطة سياسيا. حيث نسجل تبرما وسخطا كبيرا من الليبرالية لدى نشطاء في حقل حقوق الإنسان، بمعناها الشامل لا الجزئي أو المحدود، ومنتمون إلى جمعيات حقوقية، فهم يستعملون كلمة ليبرالية للاستهجان، والموقف الليبرالي منبوذ ومرفوض وتستعمل كلمة ليبرالية للهجاء وللنفي والرفض في حين أن فكرة الليبرالية متضمنة في فكرة الديمقراطية وفكرة الدفاع عن حقوق الإنسان.

وأكد المحاضر أن الفكر العربي يجد صعوبة في الانسجام مع الليبرالية وقبولها، وإدماجها وفقا لتصور منسجم ينتبه إلى الجوانب الهامة والمفيدة من الليبرالية والتي لابد أن نستفيد منها. ولا تسجل هذه الممانعة فقط في الفكر العربي ففي الثقافات السياسية لمجتمعات متقدمة تعد من الديمقراطيات القديمة نجد داخل أوساط المثقفين تبرما ورفضا وكراهية شديدة للبرالية كما في فرنسا مثلا، وهذا ما يلاحظه باستمرار فليس هناك مترشح للانتخابات الرئاسية أو التشريعية يجاهر بالقول بأن له توجه ليبرالي ما عدى شخص واحد قدم نفسه على أنه ليبرالي، وهو ألان مادلان وكان في فترة ما وزيرا للتخطيط والمالية ثم أقصي من هذا الموقع وشارك في انتخابات رئاسية واحدة وكانت النتائج التي تحصل عليها هزيلة. وقد عبر ساركوزي خلال الحملة الانتخابية الأخيرة عن خيارات ليبرالية على المستوي الاقتصادي كوضع حد لحالة التواكل، وألا ينتظر المواطنون الفرنسيون رعاية من الدولة وأن الدولة تكفل لهم الشغل والضمان الاجتماعي... فالليبرالية تمثل بالفعل تحد، ليس للثقافات الهشة التي لم تنمُ ديمقراطيا بل حتى في مجتمعات متطورة.

اليبرالية ليست الرأسمالية المتوحشة والأمركة :

من ناحية أخرى حاول المتدخل تحديد مفهوم الليبرالية وبين أنه عندما نتحدث عنها نلاحظ أننا لا نتحدث، في كل الأحوال، عن

نفس الشيء فهناك معنى سالب واستهجان لها كلما قارنا الليبرالية بالرأسمالية المتوحشة وبالأمركة ولذلك هناك ريبة و خوف من المدافعين عن الليبرالية، فهم بهذا الالتباس، إما يدافعون عن الرأسمالية المتوحشة أو الانحياز إلى أمريكا، وبالمقابل يتحدث مثقفون في الشرق ويقدمون أنفسهم على أنهم ليبراليون في مقابل ذوي الاتجاه القومي العروبي وهم ليبراليون في مقابل ذوي الاتجاه الإسلامي وعلمانيون يرفضون الدولة الدينية والنزعات القومية. والليبراليون يصنفون أنفسهم ضمن تشكيلة سياسية تقترب من اليسار، ومفهوم الليبرالية لا يوضع في تقابل مع الاشتراكية وفي كثير من الأحيان بين الليبراليين والاشتراكيين صلات قوية جدا لأنهم يجدون أنفسهم في مواجهة الإسلام السياسي والنزعات القومية والليبرالية – خاصة في بلدان الشرق، العراق مثلا – ضد الطائفية وضد النزعات الأممية فولاؤه للوطن، وهذا ما نلاحظه مثلا في لبنان، في حين أن القومي البعثي العربي ولاءه للأمة العربية وليس للقطر الذي ينتمي إليه كما أنهم ضد النزعة الإسلامية لأن الإسلاميين أمميون ويطرحون مشروعا يتعدى إطار الدولة القومية ويؤمن بالوحدة بين المسلمين عموما، وبهذا تأكيد على أن الليبرالية تعنى الولاء للوطن و لا يطرح القطر في إطار أكبر وموحد.

لماذا هذا الرفض والممانعة لليبرالية في تونس؟

التصور الاقتصادي للبرالية هو تصور جزئي وتجزيئي، والليبرالية لا تعنى فقط الخيارات المتمثلة في اقتصاد السوق والخوصصة والمبادرة الاقتصادية، والليبرالية هي اقتصادية وسياسية فالخيارات التي اتخذت منذ الاستقلال كتعميم التعليم ومجلة الأحوال الشخصية كان لها أثرها ومكنت من ظهور الفرد في الحياة العامة وتأكدت استقلاليته وكان هناك تطور على مستوي التحديث وأنماط الحياة ولكن كل هذا وقع في ظل سيطرة الدولة على المجتمع بأسره. وما كان منذ 1986 هو برنامج الإصلاح الهيكلي الذي مكن البلاد تدريجيا من الاتجاه لاقتصاد السوق وتدعم هذا بانضمام تونس للمنظمة العالمية للتجارة وإمضاء اتفاقية التبادل الحر مع أوروبا والأمر المهم هنا هو أن اقتصاد السوق يستوجب مستلزمات على المستوى السياسي والمتمثلة في دولة القانون والشفافية وإمكانية المحاسبة وهذه شروط لم تتحقق و لم تتوفر، ولكن على الصعيد الاقتصادي هناك تطور مهم لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار. فالليبرالية على المستوي الاقتصادي تطورت ولكن على الصعيد السياسي وعلى صعيد البني الفكرية هناك هذا الرفض لها، وهذا ما يعنى أنه ليس هناك رؤية واضحة على مستوى الخيارات اللبرالية، وليس هناك استيعاب على المستوى الفكري والمستوي النظري للبرالية وهذا ما يفسر حالة التردد والارتباك، وفي أحيان كثيرة ننسب إلى اللبرالية النتائج السلبية ونقول أن المشاكل الاقتصادية التي تطرح هي نتيجة التوجه اللبرالي في حين أننا لم نعرف ليبرالية على الصعيد الاقتصادي بالمعنى الفعلي والحقيقي وهناك انعدام للشفافية في مستوى المعاملات الاقتصادية فنحن نعيش نمطين سياسي و اقتصادي غير منسجمين.

مفهوم اللبرالية كما تبلور في أمريكا والمفهوم الشائع في البلدان الأوروبية:

ليس المحدد للبرالية، في الولايات المتحدة الأمريكية، فقط الحرية الاقتصادية بل هي ما يوافق الفكر الاشتراكي الديمقراطي في أوروبا، وهي الدفاع عن فكرة الحرية التي تعني الحرية الفكرية وتعني قبول ما يترتب عن مقتضى الحرية فنجد أن الليبراليين منخرطين في الصراعات التي خاضتها الأقليات من أجل الاعتراف بحقوقها ومنها النضالات التي خاضها السود من أجل إقرارا ما يسمى بالتمييز الإيجابي ومكنتهم من الانخراط في المجتمع الأمريكي، كما ناضل اللبراليون مع المثليين من أجل الاعتراف بحقهم في الاختلاف على الصعيد الجنسي والإقرار والاعتراف بهم كمواطنين، وناضلوا مع الحركات النسوية، وفي رفض حرب الفتنام ودافعوا عن كل الحقوق الاجتماعية وعن الوظيفة التوزيعية للدولة من خلال الأداءات حتى يقع مقاومة كل الفوارق الاجتماعية. فاللبرالية مرتبطة برؤية للمجتمع يكون وفقها حديثا وعلمانيا تحفظ فيه كرامة الفرد و لا يكفي أن تذكر الحريات بطريقة شكلية في الدستور بل يجب أن يكون تنظيم المجتمع وتنظيم المؤسسات الاجتماعية حتى توفر، لا الحرية فقط، ولكنها توفر أيضا الوسائل التي تمكن من هذه الحرية. و كان فلاسفة الليبرالية في صراع مع أصحاب اللبرالية الجديدة(نيوليبرالية) التي تقول بأنه ليس من وظائف الدولة أن تقوم بالوظيفة التوزيعية وإعادة توزيع الثروة. والفرق بين الليبرالية واللبرالية الجديدة تبلورت من خلال السياسات التي اعتمدت بعد الحرب العالمية الثانية من قبل أمريكا. وقد وفرت أوربا ما نسميه بدولة الرعاية التي تقابلها دولة الرفاه في أمريكا ولهذا كان هناك تبادل للمسؤوليات بين القطاع العام والقطاع الخاص. لقد كان هناك تتدخل كبير للدولة من خلال الضرائب ومن خلال توفير الحماية الاجتماعية وهذا ما مكن أمريكا وأوروبا من الصمود أمام زحف الحركات الشيوعية والاشتراكية العلمية. فالسياسات الكينيزية هي التي كانت مسيطرة بمعني أن للدولة مسؤولية توفير الشغل وغيره من الضرورات الاجتماعية مما تسبب في تظخم كبير على مستوى الجهاز الإداري للدولة وسيطرة كلية للدولة على المجتمع و هناك من علماء الاجتماع من رأوا في ذلك خطرا على الحرية وخطرا على المجتمع، ومنهم فريديريش إياك النمساوي، وبدؤوا ينظرون لضرورة العودة إلى اللبرالية كما تبلورت في القرن السابع عشر مع جون لوك حيث أن وظيفة الدولة حماية الأفراد والممتلكات وتوفير جهاز قضائي يكون شفافا ومستقلا وما تعدى ذلك يكون انحرافا نحو الدولة الوصية أو الدولة الشمولية. فبالنسبة للنيوليبرالية الأفراد هم المسؤولون عن سعادتهم ويكفى أن نوفر لهم الأمن والاستقرار حتى نضمن لهم الوسائل التي من خلالها نمكنهم من الوسائل التي من خلالها يمكن لهم توفير سعادتهم. ومنذ 1982 عندما استدعى الرئيس ريغن جايمس بيكانا، وهو عالم اقتصادي وفيلسوف و أحرز على جائزة نوبل عام(1986 اقتصاد)، وكانت دعوته من الرئيس الأمريكي ضمن مجموعة من الخبراء ووقع تفكيك ما يسمى دولة الرعاية والتراجع عما اعتبر مكاسب اجتماعية وبرزت فكرة أن الدولة غير وصية على الأفراد وأنهم يجب أن يتحملوا مسؤولياتهم، وبدأ هذا التوجه اللبرالي في التوسع في أمريكا وكذلك في بريطانيا مع تاتشر. بهذا يجب أن نشدد على الفرق بين اللبرالية واللبرالية الجديدة فهما اتجاهان مختلفان.

دولة الاستقلال .. إرادة إصلاح وتصور سلطوي للحكم:

بعد هذه مداخلة الأستاذ الكشو تدخل السفير أحمد ونيس الذي أكد ان موضوع المحاضرة يرمز إلى حاضر ومستقبل المجتمع التونسي حيث أن هناك تحد ليبرالي حقيقي وأشار إلى أن الحكومات الأولى للاستقلال، في تونس، كانت تحدوها إيرادات إصلاحية، فدولة الاستقلال شرعت في إصلاحات جذرية من روح لبرالية ولاحظ أنها كانت تعتمد على تصور سلطوي للحكم وإلى التجبر وإلى التسلط. واعتبر أن الفترة الاشتراكية متطرفة وضعت حق الملكية في الميزان إلى حد أنها أجبرت أصحاب الملك في الأرض الفلاحية لإنشاء التعاضديات بداعي توفير حرية إلى المنهوبين أولئك الذين لهم قوة العمل والشغل دون أن يكون لهم ملك الأرض التي يخدمونها، فالتعاضدية هي الجمع بين من يملك قوة العمل ومن يملك رأس مال(الأرض)، وخلف هذا ما أتى به الهادي نويرة من تحرر اقتصادي بالمفهوم الفلسفي وهذا أيضا حافظ على السلطة التجبرية للحكم مع تحرير المبادرة واستعادة ملكية الأراضي إلى الفلاحين والاعتراف بحق الشغالين في ضمانات الشغل. ومع هذا فإن فترة السبعينات كانت تؤكد على المعنى اللبرالي بمفهومه الاقتصادي أكثر مما سبق من التجارب التونسية الاشتراكية منها أو السلطوية الإصلاحية الأولى التي انطلقت منذ سنة 1962 فهذه التموجات في الإصلاحات التونسية التي تدعى جميعها اللبرالية لها حقيقة ليبرالية ولها تناقضاتها بخصوص الحرية وبخصوص دور الدولة فلا ندري هل هي التي تحملهم للتمتع بالحرية والرفاهية في نفس الوقت أم أن دورها يقتصر على ضمان حماية الأفراد وحماية ممتلكاتهم حتى يوفروا لأنفسهم بفضل اجتهادهم نصيبهم من السعادة.

الليبرالية ليست مذهبا.. إنها موقف فلسفي وفلسفة سياسية من سلطة الدولة المتعاظمة:

أكد السفير أحمد ونيس أن الليبرالية ليست مذهبا بل هي موقف فلسفي من سلطة الدولة المتعاظمة وهذا بعد من أبعاد فهم اللبرالية. والبعد الثاني اقتصادي (نظر له كينز بصفة مستكملة) يعتمد على آليات السوق (العرض والطلب) وحرية المبادرة لتحديد السياسة الاقتصادية، كما أن اللبرالية فلسفة سياسية تجعل من حقوق الفرد أساسا للعقد الاجتماعي فهناك بعد اجتماعي وفي نفس الوقت بعد فلسفي متكامل وهذا هو البعد الشامل الذي يحمل التناقضات حسب التجارب التاريخية. وتهتم الليبرالية بحقوق الفرد فمن يضحي بحقوق الفرد يعتبر غير ليبرالي، والدولة اللبرالية التي يناشدها الرواد (مثل جون لوك ومنتسكيو)، الذين دافعوا عن حقوق الفرد أمام السلطة المتجبرة للنظام الملكي ، والفكر اللبرالي يتجاوز الطلبات السياسية مثل فصل السلط التي هي من مزايا الفلسفة اللبرالية التي انتقدت الملكية المطلقة وطالبت بالتمثيل الانتخابي الذي كان مجهولا فالحكم كان موروثا وكان بإرادة السلطان كما طالبوا بحرية المبادرة الاقتصادية التي لا تعود إلى تنظيم حكومي، إنها أيضا حق الفرد وحق صاحب المال وصاحب الفكرة و صاحب المبادرة التي لا يجوز أن تكون مسلطة ومفروضة. كما أن اللبرالية واجهت الطغيان الديني الذي كان في القرن السابع عشر والثامن عشر منزلة قوية بحكم سلطة الكنيسة وبحكم وحدة المذهب المسيحي قبل الانشطار وظهور البروتستنت. والمتأمل في هذه التناقضات يحضى بمفهوم التسامح الذي أخذ حظه في فلسفة الأنوار وهو موروث من تاريخ الفلسفة اليونانية، وهو تعددية الخيارات، فهو مكسب حققه الفكر اللبرالي بعد جملة من النجاحات السياسية والاقتصادية خاصة مع جون لوك وفولتار وعديد فلاسفة التنوير. كما أن التسامح معطى هام في تاريخ الفكر السياسي حيث لا تفرض الدولة على الأفراد مبدأ.

وفي تاريخ المجتمعات العربية نعتبر أن الدولة مسلمة وهذا ما نجده في الدساتير، فالدولة هي التي يعود إليها الذود عن الدين الإسلامي. بالنسبة لتاريخ الفكر العربي الإسلامي، تحمل الدولة رسالة كما أن الأب يحمل رسالة وكذلك الإمام والزعيم والفرد يقبل تلك الرسالة الجماعية ومن تجرأ على العصيان ينبذ وهذا الأمر نقيض الفكر اللبرالي الذي ظهر في أوروبا منذ القرن 17 فالمركزية ليست للدولة بل هي للفرد، فالدولة تخدم الفرد وانتقلت شرعية السلطة من القاعدة الوراثية إلى القاعدة الانتخابية وهذا الأمر مثل ثورة سياسية وثورة اجتماعية، فالفرد يقرر ما عسى أن تكون عليه اتجاهات الحكومة، وهذا هو الفكر اللبرالي الصحيح. كما تضمن الأغلبية حقوق الأقلية، و منها حقها في التداول على الحكم و هذا انقلاب سياسي على الملَكيات المطلقة التي بقيت تحكم الدول العربية و َمنها ما استبدلت عنوانها من ملكية إلى جمهورية. المهم بالنسبة للفكر السياسي العربي أن الجماعة تؤمن أمرها بين يدي الزعيم و هذا يتناقض تماما مع الفكر اللبرالي .إن الدولة في الفكر اللبرالي هي التي تضمن حقوق كل فرد بمواهبه المتفاوتة ورأسماله المتفاوت.

أبو فيروز

توم ج . بالمر لمواطنون

"الديمقراطية لا يمكن ضخّها من الخارج"

دافع جون لوك بضراوة عن فكرة الحرية كحق طبيعي غير قابل للتصرف، و هاجم بشدة الدعاوي التي تسعى إلى سلب تلك القيمة تحت مبررات مختلفة ومتنوعة (دينية، أخلاقية، عرقية، إيديولوجية.)... وهو ما حدا بفردريش أوغست هايك إلى رفض القيود المفروضة على الفرد حتى ولو كانت صادرة عن حكومات ديمقراطية تستمد شرعيتها من الإرادة الجماعية. فدور الأجهزة السياسية الوحيد هو حماية تلك الحرية.

أما في عالمنا العربي، فان تلك المعادلة تُطبّق بشكل مقلوب. فالحكومات والأنظمة هي أول من ينتهك تلك الحريات ويتعدى عليها. وتتعدد الأسباب وتختلف، ولكنها تتوحد من حيث الجوهر؛ خلل جذري في علل وجودها.

ولمعرفة أسباب هذا التكلس والعطالة، طرحنا بضع أسئلة على الدكتور الأمريكي توم ج. بالمر، مدير مشروع بيرن حول الحرية في الشرق الأوسط، والمحاضر في معهد كيتو بواشنطن العاصمة، ورئيس جامعة كيتو الأكاديمية. والحاصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة السياسية من جامعة أوكسفورد. وهو أستاذ زائر في جامعات الأردن والعراق وعمان ومصر. للدكتور بالمر مؤلفات عديدة "الحملة الضالة لنشر الديمقراطية"، "دور المؤسسات والقانون في التنمية الاقتصادية"، "تحديات التحول إلى الديمقراطية"، "أساطير الفردانية"...

■ تتّحد دول الشرق الأوسط في خاصيتين؛ غناها وثرائها الاقتصادي من جهة وفقرها وخصاصتها الديمقراطية من جهة أخرى. فما هي أسباب ذلك حسب تقديركم؟

● ذلك هو أحد الأسئلة الأكثر أهمية التي تواجه علماء السياسة والإقتصاديين اليوم. أولا من المفيد أن نوضح بعض الأمور. متوسط الدخل الفردي في أغلب دول الشرق الأوسط ليس عاليا. إنه أقل بكثير حتى من دول أوروبا الشرقية الفقيرة. فكون امتلاك دول ما للنفط يجعل البعض يظن أن تلك الدول أو أن الناس في تلك الدول أغنياء. ذلك خطأ. وجود ثروات طبيعية ليس العامل الأساسي في غنى الدول حسب تفسير آدم سميث منذ زمن طويل في كتابه "ثروات الأمم"، حيث أن الثروات الطبيعية التي تحتكرها الدولة، والنفط دليل جيد على ذلك، من الممكن أن يجعل تلك الدولة فقيرة جدا. ولكن إذا تمتعت دولة ما بحكم القانون وعرفت فيها حقوق الملكية بشكل واضح ومضمون قبل اكتشاف النفط، عندئذ يصبح النفط مصدر ازدهار. خذ الولايات المتحدة وكندا، وبريطانيا العظمى والنرويج كمثال على ذلك. ولكن إذا لم تتمتع دولة ما بحكم القانون ولم تعرف فيها حقوق الملكية بشكل واضح وتم اكتشاف النفط فإنه بعد ذلك سيضحي لعنة، لأنه محتكر من طرف الدولة، أو أسرة حاكمة، وتصبح تلك الثروة التي يغتني منها الحكام عقبة أمام تطور الديموقراطية. عندما تعتمد الدولة في مداخيلها على الثروات الطبيعية و ليس على الضرائب فإن المواطنين يصبحون نتيجة لذلك متّكلين على الدولة. تلك ليست وصفة جيدة للديموقراطية.

أسباب التدهور الاقتصادي في أغلب دول الشرق الأوسط معقدة، لكنها في الأغلب تتمحور حول انعدام سيادة القانون ومحاسبة الحكومات. أسباب ذلك النقص صعبة التفسير، أحد الأكاديميين الذين درسوا ذلك الموضوع هو البروفيسور تيمور كوران، أستاذ القانون والاقتصاد وأستاذ كرسي الملك فيصل للفكر الإسلامي والثقافة في جامعة جنوب كاليفورنيا، له مقال عن أسباب تخلف الشرق الأوسط اقتصادياً : الآليات التاريخية للركود المؤسساتي وهو مفيد لشرح الأسباب الجوهرية المعقدة لتلك المشكلة.

روسيا مثال آخر: بلد في الطريق نحو خسارة ديموقراطية كانت صعبة المنال بسبب سيل مداخيل النفط. روسيا تتقوى الآن على مؤسسات المجتمع المدني. نفس العملية تتكرر الآن في فينزويلا. يؤدي الأمر إلى زيادة في المداخيل على المدى القصير ولكن يهدد ذلك عوامل خلق الازدهار طويلة الأمد: الديموقراطية والحكم المحدود للدولة.

■ لماذا تعجز القوى الإصلاحية الداخلية عن التأثير في طبيعة وشكل الحكم بدول المنطقة؟

● إنك تحب طرح الأسئلة الصعبة! إن كنت أملك الجواب الشافي فسأعطيه للكل. أظن أنه من المحتمل عدم وجود جواب واحيد، ولكون الظروف تختلف من دولة لدولة بشكل يجعل صياغة رد عام عديمة الفائدة. أكبر مشكلة هي كون الفئات الحاكمة نجحت في نسج علاقة يتّكل فيها أعضاء جماعات أخرى في المجتمع عليها. شُخصّت تلك العملية بشكل جيد في القرن السابع عشر بشكل جيد من طرف الكاتب الفرنسي إيتيين دولا بويتي في كتابه "خطاب العبودية الطوعية" بشكل عام فإن وجود درجة ما من الحرية الاقتصادية والأمن للملكية الخاصة شرطان من شروط خلق تجربة انتقالية ناجحة إلى الديموقراطية. ستكون فرص الطبقة الوسطى التي تضمن لها ملكيتها وتملك وسائل ترويج نظام سياسي مفتوح أكبر في إزاحة المجموعات المتمكنة. تلك هي تجربة تحول كوريا الجنوبية وتايوان من الديكتاتورية إلى أنظمة ديموقراطية مستقرة. لكن من المهم تذكر النقطة التالية : العمليات الانتقالية العنيفة قلما ما تنتهي بديموقراطيات حقيقية حتى لو كان ذلك هو الهدف المنشود. التغيير العنيف فقط يمهد لتغييرات عنيفة أخرى، وغالبا ما تنتج حكماً انقلابيا بدل حكم ديموقراطي .

■ في حين أثبتت محاولات ترويج الديمقراطية باستخدام القوة العسكرية الخارجية أن لها آثارا سلبية على غرار الحالة العراقية. ألا ترون أن التدخل الأمريكي بدعوى إصلاح المنطقة كانت له نتائج عكسية؟

● لعله من السابق لأوانه الآن لإعطاء جواب نهائي لهذا السؤال. عموماً، أشك في أن الديموقراطية يمكن ضخها من الخارج إلى بلد ما. القاعدة الطبيعية هي أنها تخلق داخلياً. أظن أن الولايات المتحدة يمكنها القيام بدور أفضل في الترويج للديموقراطية بإعطاء مثال يحتذى به بدل التدخل في العمليات السياسية للبلدان الأخرى. يندر أن تنجح هذه التدخلات في خلق ديموقراطيات ويفضل تجنبها. أظن الأمريكيين بدؤوا يتعلمون ذلك. أتمنى ذلك.

■ تحاول الإدارة الأمريكية في عهد جورج والكر بوش، في هذا الاتجاه، احتواء حركات الإسلام السياسي وخلق تنظيمات تتسم "بالاعتدال" والضغط على الحكومات العربية من أجل استيعابها داخل الأنظمة السياسية لديها، ألا تتصورون أن هذه السياسة تحمل في داخلها ما قد يهدم البناء الديمقراطي في صورة تحقيقه؟

● سأكون صريحاً ومباشراً معك، لا أظن ولا أعتقد أن المسؤولين الأمريكيين عموماً يعرفون ما يكفي عن الأنظمة السياسية العربية لخلق تأثير إيجابي. العديد منهم، وربما جلهم أو حتى كلهم، تقودهم نيتهم الحسنة ولكن النوايا الحسنة لا تكفي بأي حال من الأحوال. كما أنه من الضروري امتلاك الفهم والحكمة الكافيين وغالبا ما يجدون أن حكومات وفصائل تتلاعب بهم. وقد قامت بعض الحكومات بقمع حركات المعارضة المعتدلة بعدة طرق تاركة بذلك خياراً بين النظام الحاكم أو بعض الناس الذين يعرضون خياراً راديكالياً وشديد التزمت. وقد أثبتت تلك الطريقة نجاعتها في التلاعب بالرأي العام والحكومات الأجنبية.

■ من ناحية أخرى، يندر الحديث عن تونس في وسائل الإعلام الأمريكية، ويقل الاهتمام بها من قبل المنظمات الحقوقية والسياسية بذلك البلد، فإلى ما يعود ذلك حسب رأيكم؟

● هنالك العديد من الدول التي لا يجري الحديث عنها في الإعلام الأميركي وتكون فيها حالة حقوق الإنسان أسوأ من تونس. هذه الدول عادة ما تحظى باهتمام من منظمات حقوق الإنسان عند وقوع مذابح كبيرة أو أعمال إبادة كما هو الحال في السودان أو رواندا، أو في حال اعتبار الحكومة، الأمريكية أن لهذه الدول أهمية إستراتيجية. لذلك فان تونس تحظى باهتمام أقل من دول أخرى.

● كنت قد كتبت "أن سرقة مجموعة معينة وأجزل العطاء للآخرين لا يفضي بالدولة إلا إلى الفقر، ما عد أولئك الذين يستحوذون على السلطة المطلقة والذين لا ينفكون على امتلاك القصور الضخمة والسيارات الفارهة [...] عندما تكون الدولة أداة للعدوان والعنف، تكون الديمقراطية في خطر". كيف بالإمكان قلب هذه المعادلة، وتحويل الدولة من وسيلة للاغتناء وتكديس الثروات إلى جهاز لتحقيق العدالة للجميع؟

● الآن لقد طرحت علي أصعب الأسئلة!! نحن نعرف جيداً السياسات التي تنتج الرخاء ومجتمعاً سليماً : سيادة القانون التي تفرضها سلطة قضائية مستقلة، حق الملكية المعرف بشكل واضح والمحمي قانونا، حرية التبادل التجاري، صحافة حرة، الحكومات المحدودة السلطات ونظام ضريبي محدود و بسيط. فكما قال آدم سميث إن ما تحتاجه دولة ما لرفعها لأعلى درجات الرخاء من حضيض الهمجية عدى السلام، الضرائب القليلة وعدالة معتدلة. أما الباقي فسيأتي بسبب السير الطبيعي للأمور. الدليل على صحة قول سميث واضح في الدراسات الاقتصادية ولكن ما لا نعرفه، أو على الأقل لا نملكه، هو كيف نصنع السياسات التي تأتي بنتائج جيدة، يبحث الاقتصادي البيروفي فرناندو دي سوتو، المسألة في كتابه لغز "رأس المال" لكننا نحتاج للمزيد من التفكير لفهم كيفية التحرك من وضعية تنعدم فيها سيادة القانون وحقوق الملكية إلى وضعية يتوفر فيها هذان الشرطان.

الشيء الذي نعرفه هو أن عقلية ليبرالية هي جزء من تلك النقلة. أعني بذلك التطلع للحرية والعدالة ولكن بدون انتقام. في غالب الأحيان نعرف أن أي نقلة ناجحة إلى الحرية تتم بتغيير الأفكار وليس فقط بتغيير الحكام. فإن كنا نريد العيش في حرية وعدالة ورخاء علينا تغيير أفكارنا. أشكرك على هذه الفرصة الممتعة للحديث، لقد طرحت مشاكل عويصة جداً جداً.

أجرى الحوار : سفيان الشورابي

نظام الحكم والمسألة الديمقراطية

لابد من التذكير أولا بان الديمقراطية هي في الأصل أسلوب حكم يحقق بواسطته المواطنون ذواتهم فيدافعون عن حقهم في العيش الكريم ضد الظلم والاستبداد والاستغلال. يناضلون من أجل التوزيع العادل للثروة و يقومون بدورهم كاملا في المحافظة على مواطنيتهم وذلك بالدفاع عن الحريات الديمقراطية المتمثلة في التعبير الحر عن آرائهم دون خوف أو إرهاب. فيدافعون عن حقهم المدني في اختيار من ينوبهم ومن يحكمهم دون تزييف لإرادتهم. فإذا نزّلنا هذا على الواقع السياسي والاقتصادي في تونس نجد أنفسنا ما زلنا بعيدين عن الحد الأدنى الذي يتطلبه أسلوب الحكم الديمقراطي. فلا يزال نظام الحكم يمارس أبشع أنواع التضييقات على الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان فيمنعها من عقد اجتماعاتها في مقراتها، وهذا على سبيل المثال لا الحصر، فما بالك بالمجتمع المدني والحقوق السياسية للأفراد والأحزاب والمجموعات. وفي نفس سياق ضرب الحق الأدنى في التعبير نجده كلما تحرك أصحاب الشهائد العليا من خيرة شباب تونس المعطلين عن العمل والذين يعدون بعشرات الآلاف فكلما تحركوا وقعت محاصرتهم وإرهابهم بل وتلفيق القضايا ضدهم. إن قضية الحرية في النشاط السياسي وقضية النضال في سبيل الشغل الكريم لا تحل بأسلوب القمع والإرهاب. إنها قضية وطنية تعني كل مواطن حر يفكر في مستقبل مشرف لتونس وبالأساس تعني القوى التقدمية في مجتمعنا من أحزاب ومنظمات وجمعيات مستقلة. ليست الأحزاب والمنظمات التي تسبح ليلا ونهارا بحمد الحزب وتمجد الحكم والسلطان في كل صغيرة وكبيرة. فالمقصود هي تلك الجمعيات التي دافعت ولا تزال تدافع عن استقلاليتها كالرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان التي شرفت بلادنا بانتخاب السيدة سهير بلحسن على رأس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والتي نوجه لها تحيتنا وإكبارنا بهذه المناسبة.. فالعمل على الإقصاء والتهميش في الجوانب السياسية أو الاجتماعية من طرف نظام الحكم في بلادنا لا يزيد المشاكل إلا تعقيدا. فتهميش الشباب عن دوره الحقيقي والمستقل بعدم تمكينه من حقه في الشغل أو استعمال سلطة الجاه والنفوذ للتمييز بين شاب وآخر هو عمل من شأنه أن يرمي بالشباب في مسالك لا تعود بالنفع على البلاد والعباد. فإذا كنا نسمع عن الهجرة غير الشرعية والتي كثرت في أوساط الشباب في أيامنا هذه وظاهرة "الحرقان" التي استنزفت كثيرا من شباب هذا الوطن فهذا يغذي الشعور بالظلم لدى أبنائنا ويحفزهم على الإقدام على أشياء لم تكن في الحسبان. ولذلك قلنا منذ البدء إن الديمقراطية تقتضي حل المشاكل الاجتماعية بقدر ما تسعى إلى حل المشاكل السياسية العالقة حتى تظل الأسلوب الوحيد الممكن للحكم في الدول التي تريد لنفسها الابتعاد عن الهزات العنيفة غير المحسوبة. أما في بلادنا والحال على ما هي عليها، من احتقان سياسي وظلم اجتماعي تعاني منه عديد الشرائح المهمشة والمقصية بفعل قوانين اقتصاد السوق الذي يسرح الآلاف من العمال وحالة البطالة التي يعاني منها أصحاب الشهائد العليا المعطلين عن العمل فان الوضع يزداد سوءا يوما بعد يوم. فالواجب الوطني يدعونا إلى جعل قضية البطالة قضية عاجلة ولابد من إيجاد السبل الكفيلة لمعالجتها في أوساط شبابنا ثروة هذا الوطن. ولا ننسى ونحن نتكلم عن الديمقراطية كأسلوب للحكم حل قضايا خلافية كقضية الرابطة والاعتراف بحق الأحزاب غير المعلنة في الوجود والإعلام وإصدار قانون العفو التشريعي العام وتنقية المناخ السياسي عامة. وفي الختام نقول إن النضال في سبيل حرية التعبير والتحرر والنضال من اجل العدالة الاجتماعية هي قضية واحدة.

النفطي حولة

الدكتور الطيب البكوش

الإصلاح يتم عبر التقاء إرادة السلطة وإرادة المجتمع المدني

احتضن منتدى التقدم بجريدة "الوحدة" ندوة بعنوان "واقع الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي" وذلك باستضافة الدكتور الطيب البكوش رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان وتضمنت الندوة مداخلة للأستاذ البكوش عقبها نقاش لعدد هام من الوجوه الثقافية والسياسية منهم الدكتور الحبيب الجنحاني والسيد الحبيب مرسيط رئيس منظمة العفو الدولية فرع تونس والسيد محمد بوشيحة الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية والسيدة عربية بن عمار عضوة مجلس النواب والسيدة وسيلة العياري الوجه النقابي النسائي المعروف والسيد صالح الزغيدي والسيد سليم الزواوي والسيد بلقاسم حسن وعدد آخر من النقابيين والمثقفين.

تقارير التنمية البشرية :

وقدم الأستاذ الطيب البكوش محاضرة هامة تطرق فيها إلى جملة من القضايا الأساسية المتعلقة بعوائق تطور واقع حقوق الإنسان في المنطقة العربية. مركزا على دور المجتمع المدني في أن يمثل قوى التوازن وقوى التعديل السياسي والاجتماعي والثقافي في البلدان التي تعاني من أزمة في الديمقراطية وفي مجال حقوق الإنسان. وبين الدكتور البكوش أن تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة منذ التسعينات بالنسبة إلى المنطقة العربية كانت من قبل داخل الإطار الدولي ثم أفردت المنطقة بتقارير خاصة بها لعدة أسباب منها أن البلدان العربية تشكو نقصا كبيرا في هذا المجال أي إذا اعتبرنا الديمقراطية وحقوق الإنسان بشموليتها كمنظومة من خلال مختلف المؤشرات نلاحظ أن المنطقة تشكو نقصا كبيرا في بعض المحاور الأساسية في الحرية وفي تمكين المرأة، وفي كسب المعارف.

وأضاف الأستاذ البكوش أنه من خلال تقارير التنمية نلاحظ نقصا آخر هو نقص في الأمن، أمن الإنسان وذلك من خلال الأحداث المهولة من حروب عديدة عرفتها المنطقة. وعدد البكوش الحروب التي شهدتها المنطقة العربية منها الحرب اليمنية اليمنية والتي كان لمصر الناصرية دور فيها وأربعة حروب شهدتها العراق منها الحرب مع إيران والحرب على الكويت والعدوان الذي قامت به عديد الدول في التسعينات بزعامة أمريكية والحرب المدمرة التي انطلقت منذ مارس 2003. النزاع الإماراتي اليمني والنزاع المصري السوداني والنزاع القطري البحريني والنزاع الجزائري المغربي ونشأة البوليزاريو والنزاع الليبي التشادي والسعودي اليمني على الحدود والصومالي الأثيوبي والإريتري الأثيوبي والتركي الصربي والتركي العراقي والإيراني الجيبوتي هذا بالإضافة إلى محورية النزاع العربي الإسرائيلي والتي قنمت جراءها ستة حروب مع لبنان لوحدها.

وما يدعو للانتباه حسبما ما أكد الأستاذ الطيب البكوش هو أن هذه الأوضاع يتم استغلالها من طرف الحكام تحت شعار "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة" ويتحول النضال من أجل حقوق الإنسان إلى

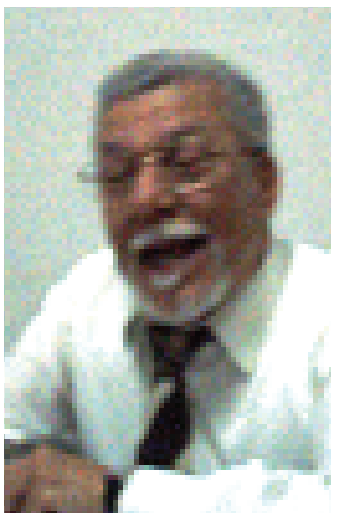

نوع من "الخيانة" لهذه المعركة وداخل هذه الظروف تتزايد درجة التقهقر بحقوق الإنسان حدة ليتخذ الجميع من هذه الأوضاع ذريعة لعدم التفرغ للإصلاح وللحد من انتهاكات حقوق الإنسان وتم بذلك التراجع عن التجارب الديمقراطية. واستخلص الأستاذ البكوش أن المنطقة العربية لم تعرف الاستقرار طيلة عقود كاملة أي بعد عمليات التحرر من الاستعمار وطرح بذلك الأستاذ المحاضر استفهاما محوريا : هل يمكن في غياب الأمن الإنساني أن نضع أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان ؟

وقال الأستاذ البكوش في مستوى آخر من التحليل أن دور المعارك والمشاكل الحدودية والحروب ليست السبب الوحيد فهناك أيضا ما أسماه بالقنابل الداخلية كالاقتتال الطائفي مثلما يجري اليوم في لبنان وفي فلسطين وما حصل من محاولات لزرع الألغام بين المسيحين والمسلمين في مصر. وتساءل المحاضر : هل يمكن إخراج هؤلاء بمنطق الصفاء الديني وهم السكان الأصليون؟ علينا أن لا نكون أعداء لأنفسنا.

وأكد رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان أن الأوضاع وعملية الإصلاح صعبة وصعبة جداً وأنّه لا يمكن فيها القيام بعمل بإرادة فوقية وحدها أي بإرادة الحكومات وحدها ولا يمكن أن يحدث الإصلاح بتدخل خارجي.

مؤكدا على أن الإصلاح يتم عبر التقاء الإرادة السياسية وإرادة المجتمع المدني بمختلف هياكله ومكوناته وبذلك يكون الإصلاح بناء على رغبة ومطمح شعبي. كما أنه يجب حمل المؤسسة السياسية للحكم على الاقتناع بذلك ولا يجب اليأس إلا إذا كان نمط الحكم لا يقيم وزنا للمصلحة الوطنية وينظر نظرة قصيرة المدى وهذه النظرة لا يمكن أن تغير لوحدها الواقع لأنها سرعان ما تقع في الفشل وفي الخطأ. هذا بالإضافة إلى أنه من واجب النخب ألا تتوقف عن النضال والمطالبة بتحسين الوضع الحقوقي ووضع الديمقراطية.

الدين والسياسة:

وتطرق الدكتور الطيب البكوش إلى علاقة الدين بالسياسة وإلى انتشار ظاهرة الفتاوي مطالبا بقرارات سياسية صارمة لتجريم أصحاب الفتاوي الجاهلة. مستشهدا بصراع الفتاوي في العالم العربي وهو ما أسماه بـ "فتاوي مضادة لفتاوي" مثل الأزهر في مصر وبني باز في السعودية. ومبينا أوجه العلاقة بين الدين والدولة وما يحصل من استعمال الدين للسياسية والسياسة للدين وهي قضية جوهرية.

كما انه عوض أن تتضافر جميع الجهود لخدمة الهداف الأساسية نجد في بلادنا أن القوى المختلفة تضيع وقتها وجهدها في الصراع بينها عوض توجيه ذلك إلى أهداف سياسية وثقافية مشتركة بالرغم من أن الحلول ممكنة وموجودة.

واستشهد بما يقدمه المعهد العربي لحقوق الإنسان من مجهود في نشر ثقافة حقوق الإنسان على المستوى الإقليمي مبينا أن المعهد بانفتاحه على المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية تمكن من تكوين أكثر من 6000 إطار في مجال حقوق الإنسان في كامل المنطقة العربية، لذلك فإنه من الضروري رسم إستراتيجية للإصلاح الديمقراطي ولتطوير واقع حقوق الإنسان في المنطقة.

وكان النقاش الذي تلا محاضرة الأستاذ البكوش على قدر من الأهمية خصوصا الأفكار التي قدمها الأستاذ والمفكر الحبيب الجنحاني الذي تحدث عن المفاهيم التي تضمنتها تجارب الإصلاحيين العرب في القرن 19 وعن الرحالة الذين عرفوا مؤسسات الحكم الديمقراطي عن قرب والذين ركزّوا على مفهوم الحرية وأدركوا أن السبب في التخلف العربي هو الحكم المطلق الاستبدادي. كما أن نظرة هؤلاء إلى الحرية كانت بالمفهوم الحديث.

واستشهد الدكتور الجنحاني بقولة للمصلح التونسي احمد بن أبي الضياف "الوطن الحقيقي هو الحرية". مستعرضا النقاش الذي دار بين هذا المصلح وأحمد باي الذي اصطحبه معه في زيارة إلى باريس حيث قال أحمد باي مخاطبا صديقه المصلح "ما أشوقني إلى دخول تونس من باب عليوة".

فأجابه ابن أبي الضياف : "تشتاق إلى تونس لأنك تحكم في رقاب الناس أمّا هنا فأنت واحد منهم". ثم قال الجنحاني أن قضية التغيير من الأسفل ضرورية وهامة وأن قوى المجتمع المدني ليست معادية للدولة ولكن عندما تصل الأوضاع تنقلب قوى المجتمع المدني إلى قوى معارضة تدافع وتنحاز إلى القضايا العادلة وتقيم على ذلك الأساس الخلاف مع الدولة.

كما تناول الجنحاني بالحديث مسالة الأولويات في عملية التغيير الإصلاحي المطروح على المنطقة العربية القيام به مبينا أن هناك منطق الأولويات في التعامل مع ثالوث الديمقراطية حقوق الإنسان والحريات مؤكدا أنه يعطي الأولوية للحريات العامة في الساحة العربية راهنا. واختتم الأستاذ الجنحاني مداخلته بسؤال مركزي يؤكد ضرورة وأهمية التسريع بإطلاق الحريات العامة من أجل فتح الأبواب أمام إصلاح ديمقراطي حقيقي تحتاجه المنطقة العربية اليوم قبل الغد. وكان سؤال الدكتور الجنحاني: أليس غياب الحريات العامة فيما نطلق عليه اسم الدولة الوطنية كان من الأسباب الأساسية للأوضاع التي نشأت وتقهقرت ؟ أليس غياب الحريات العامة قد أسهم بشكل كبير في التقهقر الذي عرفته أوضاع حقوق الإنسان والديمقراطية وغيرها من المكاسب التي صاحبت بدايات الدولة الوطنية؟

وقد استمر النقاش إلى ساعة متأخرة من مساء الجمعة الماضي بمقر جريدة "الوحدة" حيث أثثه ثلة من المناضلين الحقوقيين كالسيد الحبيب مرسيط رئيس فرع تونس لمنظمة العفو الدولية والسيد صالح الزغيدي والسيد الحبيب قيزة والسيد سليم الزواوي والسيدة عربية بن عمار والسيدة وسيلة العياري والسيد لطفي لحول عضو نقابة التعليم الثانوي.

تغطية : الصحبي صمارة

محـاصرة ومنـــع!!

منعت قوات الأمن اجتماعا بمقر الرابطة، يوم السبت 26 ماي، كان مقررا لمناقشة مسألة المنتدى الاجتماعي التونسي. و قد أصدرت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان بيانا، هذا نصه:

حاصرت قوات هامة من أعوان الأمن المقر المركزي للرابطة بتونس العاصمة صباح اليوم 26 ماي 2007 لتمنع بالقوة عقد الندوة التي دعت إليها الهيئة المديرة حول المنتدى الإجتماعي التونسي والتي كان من المقرر أن يشارك فيها ممثلو فروع الرابطة، والجمعيات المستقلة والإتحاد العام التونسي للشغل وعدد من الخبراء الذين إشتركوا في فعاليات المنتديين الإجتماعيين المغاربي والعالمي. وقد منعت قوات الأمن رؤساء وأعضاء هيئات الفروع الذين حاولوا الدخول إلى المقر(بإستثناء رئيس و عضوي هيئة فرع بنزرت) وهكذا نفذت وزارة الداخلية ما أعلنته من أنها ستمنع عقد الندوة (بيان الرابطة بتاريخ 18 ماي2007).

والهيئة المديرة المجتمعة بالمقر المركزي صباح اليوم بعد أن سمح لأعضائها بالدخول تدين بشدة هذا الإعتداء السافرعلى الرابطة و على مناضليها و خاصة أن وزارة الداخلية تخالف القانون بصورة صريحة، فهي ترفض مدّ الرابطة بقرار منع النشاط حارمة الهيئة المديرة من حق التظلم لدى القضاء الإداري، كما أن وزارة الداخلية بهذا الصنيع المتكرر تؤكد مرّة أخرى و بوضوح تام أنها الطرف المقابل للرابطة و لا أحد غيرها.

و الهيئة المديرة ما إنفكت تؤكد و بكل الوسائل رغبتها في الحوار مع السلطة لحل المشاكل العالقة و إستعدادها لإيجاد الحلول المناسبة بما يضمن إستقلالية الرابطة و قيامها بدورها في الدفاع عن حقوق الإنسان و نشر ثقافتها، غير أن كل هذه المساعي تقابل بالحصار المفروض على المقر المركزي و على مقرات الفروع منذ سبتمبر 2005 لمنع أي نشاط داخلي.

و الهيئة المديرة تحي صمود مناضليها و إصرارهم على الدفاع عن حقهم في النشاط القانوني و تدعو مكونات المجتمع المدني و الأحزاب السياسية و الشخصيات الوطنية إلى مساندة الرابطة والوقوف إلى جانبها في هذه الظروف الصعبة، كما تدعو المنظمات الوطنية و الدولية و أصدقاء الرابطة إلى الوقوف إلى جانبها و التصدّي لمحاولات إنهائها و الإجهاز عليها.

عـن الهيئـــة المديـــرة الرئيـــس المختـــار الطريفـــي

صيادة: "رايلا للملابس الجاهزة" بصيادة و تجدد المأساة

هي مؤسسة لصناعة الملابس الجاهزة على ملك جاك برينو "JAQUE BRUNO" تشغل أكثر من 300 عامل وعاملة، استقرت بتونس منذ حوالي 32 سنة، واستطاعت بفضل أرباحها أن تساهم في بعث كل من مؤسسة T.H.T و.J.J FASHION وJBG وLIATEX بقصر هلال. وقد أجبرت مؤسسة رايلا عمالها يوم 23 أفريل الفارط على الخروج في راحة سنوية لمدة 3أسابيع وبانتهاء مدة الراحة في 2007/05/13 عاد العمال ليجدوا مؤسستهم مغلقة وأهم تجهيزاتها قد وقع تهريبها إلى مؤسسات قصر هلال. اعتصم العمال بمقر المؤسسة وانعقدت جلسة أولى بمقر معتمدية صيادة وأفاد خلالها وكيل الشركة بأن المؤسسة تشكو صعوبات اقتصادية ثم عقدت جلسة ثانية بتاريخ 2007/05/24 انتهت إلى ضرورة دعوة اللجنة الجهوية لمراقبة الطرد للنظر في تسريح بعض العمال وإحالة كافة مستأجري المؤسسة على البطالة الفنية لمدة شهر ويتكفل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتمكين كافة العمال من مساعدة اجتماعية ب 200 دينار وانتهت كذلك إلى ضرورة إرجاع التجهيزات التي نقلت إلى قصر هلال وإجراء جرد في كامل معدات الشركة بواسطة فريق متكون من العمال ومن عون للديوانة وعلى أن تبقى حراسة المؤسسة مشتركة بين العمال والإدارة. إن ما يتعرض له عمال وعاملات رايلا هو نفس السيناريو الذي عاشته عاملات وعمال كل من هوتريفا بالمكنين وقرطاج بزرمدين وبروموسيون بنبلة و بوها تاكس ببوحجر و آس–سي– أو بالوردانين حيث تم غلق هذه المؤسسات بشكل فوجيئ بحجة الصعوبات الاقتصادية وسرّح عمالها دون تأمين مستحقاتهم ودون تمكينهم مما يخوله لهم القانون من تعويضات ومكافئات على نهاية خدمتهم. كما وقع السماح للعديد من أصحاب هذه المؤسسات بنقل معداتهم وتجهيزاتهم إلى أماكن أخرى وفيهم حتى من سمح له بإرسال المعدات إلى خارج الحدود. (مثلمـــا هو الحال مع صاحب مؤسسة DANIELLA MAGLOFASHION بمنزل الفارسي).

إن غلق هذا الكم الهائل من المؤسسات قد يوحي بوجود أزمة في قطاع النسيج والملابس الجاهزة ويوحي بتراجع كبير لهذا القطاع. لكن إعلانات الانتدابات في الصحف وعلى مستو مكاتب التشغيل ومن خلال اللافتات المعلقة أمام عديد المؤسسات، إضافة لإقدام أغلبية مسيري هذه المؤسسات (التي تم إغلاقها) على بعث مؤسسات جديدة كلها مؤشرات تؤكد بأن التراجع الحاصل لا يمس قدرة القطاع على التشغيل إنما يمس شروط العمل وقوانين والحرص على استغلال الحوافز والمنافع المسندة من قبل الدولة. فالمؤسسات التي أغلقت تعد في مجملها من النوع الكبير والملتزم – إلى حد ما – بتطبيق تشريعات العمل، في حين أن المؤسسات الجديدة كلها من النوع الصغير والمتوسط وتعتمد في غالبيتها علاقات أقرب إلى الاسترقاق والاستعباد منها إلى العلاقات الشغلية القانونية. فالأجور في هذه المؤسسات غير ثابتة والمؤجر بإمكانه أن يخصم من المرتب ما طاب له من أيام العمل دون أي تبرير، وساعات العمل غير محددة والعامل. مطالب بانجاز كمية من العمل يحددها المشغل حسب إرادته والمؤجر في إحالة العمال على الراحة القصرية متى شاء وللمدة التي يرتئيها ويقررها.

كما أن عمال هذه المؤسسات لا يتمتعون بالتغطية الاجتماعية ولا يتم ترسيمهم وتفقديات الشغل لا علم لها بوجود العديد من هذه المؤسسات ولا يمكنها تبعا لذلك أن تراقبها. وإذا تفطن متفقد الشغل بطريقة أو بأخرى لوجود إحدى هذه المؤسسات وغامر بزيارتها يشتكيه صاحبها للمعتمد أو لوالي الجهة ليعرض نفسه للنقد والتأنيب "على مضايقته لمستثمر صاحب فضل في التشغيل وفي بسط الرزق".

هذه لمحة عما يعيشه قطاع الملابس الجاهزة من تحولات ومن تفاعلات وهذه صورة عن معانات ومآسي العاملين في هذا القطاع أملنا أن يهتدي العقلاء من أصحاب النفوذ في هذا البلد إلى معالجة الوضع والى تنظيم هذا القطاع بما يضمن التكافل الحقيقي وتقاسم الأعباء فيه وبما يفك أسباب التوتر والاحتقان لأن الانحياز "للطرف الأقوى" قد يبدو صائبا في لحظة ما لكنّه غير مضمون العواقب على المستوى المتوسط والبعيد .

المنجي بن صالح

المسكوت عنه: أي مغزى لاستهداف النقابيين؟

شهدت الفترة الأخيرة صدور حكمين غيابيين على كل من الأخ المنجي شريعة الكاتب العام للاتحاد المحلي للشغل بصيادة وعياد قداوين عضو الاتحاد المحلي للشغل بالمكنين. حيث حوكم الأول بالمليم الرمزي وبخطية مالية وحوكم الثاني بالسجن النافذ. والحكمان صادران على محكمة الناحية بالمكنين، حيث رفع الدعوى الأولى في الثلب المدعو وحيد بن الشيخ وكيل مؤسسة SOSATEX بصيادة ضد الأخ المنجي شريعة واستعان في ذلك بكاتبته الخاصة وبرئيسة ورشته وبالكاتب العام لجامعة التجمع الدستوري الديمقراطي بصيادة!!! كما رفع المدعو رمزي الزعق وكيل شركة التونسية للخياطة بمنزل الفارسي من معتمدية المكنين قضية في الاعتداء بالعنف الخفيف ضد الأخ عياد قداوين. ولئن لم يحصل أي احتكام مباشر أو حتى مجرد التقاء بين وكيل شركة SOSATEX والأخ المنجي شريعة وأن الدعوى قائمة على أساس ادعاءات الشهود المزعومين فإن وكيل الشركة التونسية للخياطة هو من تولى تحريض أحد أعوانه لتعنيف الأخ عياد قداوين الذي كان يتابع وضعية بعض العاملات الموقوفات عن العمل. وقد تقدم الأخ قداوين في حينها بشكوى في الغرض لمركز حرس منزل الفارسي مدعمة بشهادة طبية وبقي ينتظر المكافحة إلى حين تم استدعاؤه بعد أشهر من قبل منطقة الحرس بالمنستير ليتم بحثه "حول اعتدائه بالعنف على السيد وكيل الشركة"!! وقد حصلت مكافحة بينهما وأفاد صاحب الدعوى بأنه لم يسبق له معرفة "معنفه" (ضنا منه في البداية بأنه هو المتهم) ثم ألمه الباحث بأنه هو من قام بالدعوى فأجاب بأنه لم يقم بالدعوى إنما محامي الشركة هو الذي قدم القضية وأفاد أيضا بأنه يحبذ حفظ القضية وإنهاء الموضوع. إلا أن السيد الباحث رفض تضمين تلك الأقوال في محضر البحث واكتفي بالتأكيد على التمسك بنص الدعوى. وقد فوجئ الأخ عياد قداوين يوم 26–05–2007 بالحكم الصادر في حقه والقاضي بإدانته وسجنه. وبقطع النظر عن جميع ملابسات القضيتين وبعيدا عن التشكيك في مصداقية المحكمة التي نظرت في القضيتين وحكمت فيهما وفق ما احتواه الملفان، فإننا نريد أن نتساءل عن تبريرات الأجهزة الأمنية بخصوص عدم إبلاغها الاستدعاءات للأخوين النقابيين والحال أن مقري سكنيهما معروفان ومسجلان في مطبوعات الحالة المدنية المتوفرة في كل المراكز الأمنية. إضافة لكونهما يرابطان يوميا في مقرات الاتحادات المحلية التي ينتميان إليها. كما أن أرقام هاتفيهما الخاصين متوفرة لدى أغلبية أعوان الفرق الأمنية وقد سبق أن اتصلوا بهما وبغيرهم من النقابين متى أرادوا استجلاء بعض الأمور. كما نود أن نسأل كيف استطاع عونا الأمن الذان أبلغاهما بنصي الحكم وتعذر عليهما إعلامهما بموعدي الجلستين اللتين أصدرتا هذين الحكمين؟ وأخيرا أي صدفة هذه التي جعلت وكيلي شركتين ينتميان بالسكن لنفس المدينة ويعملان في معتمديتين مختلفتين) يقدمان على مقاضاة مسئولين نقابيين في نفس الفترة وبنفس الملابسات؟

هذه الأسئلة وبالإضافة لبقية الملابسات التي أسلفناها قد تؤشر على خلفية هذا الاستهداف وعن غرض القائمين عليه. لكن ما نريد تأكيده هو أن مثل هذه التصرفات لن تثني النقابيين من أمثال الأخوين عياد قداوين والمنجي شريعة على مواصلة الاضطلاع بدورهما النقابي وعن الاستمرار في الدفاع عن المضطهدين والوقوف لجانبهم ومؤازرتهم.

م. ص

قطاع التعليم الأساسي : إضراب ناجح وتمسك جدي بالمطالب

خاض أساتذة التعليم الأساسي أمس الثلاثاء 29 ماي إضرابا وطنيا شمل كافة جهات البلاد. وقد تجمع المئات من المربين أمام مقر الاتحاد العام التونسي للشغل في حركة احتجاجية تأتي استمرارا في النضال من أجل مطالبهم المشروعة والتي كانت محل مفاوضات بين وزارة التربية والنقابة إلا أن تعامل سلطة الإشراف مع الصفة الاستعجالية والملحة لمطالبهم كان متمثلا في المناورة وعدم الجدية وهو ما دفع نقابة الأساسي إلى الدعوة إلى إضراب وطني يوم أمس. وقد أكد قطاع الأساسي بإضرابه هذا أنه مستميت في التوصل إلى تحقيق مطالبه انطلاقا من الدخول في مفاوضات جدية ومسؤولة معه الوزارة غير أن ما يلاحظ في هذا الشأن وبالعودة إلى ما تعرض له بعض النقابيين على مستوى الجهات من مضايقات واستفزازات على خلفية تمسكهم بمشروعية مطالبهم جعل عديد الأطراف ترى أن سلطة الإشراف بمنطقها الحالي ستتسبب في أزمة قطاعية حقيقية إذا لم يتم الالتفات بجدية وفتح الباب للتفاوض الذي من شأنه أن يقود إلى حل للأزمة.

إضراب ناجح ومساندة من قطاعات مختلفة:

الإضراب كان ناجحا خصوصا وأن الأساتذة الذين تجمعوا بكثافة في بطحاء محمد علي الحامي تمسكوا بشعارات نقابية تؤكد استماتتهم في خوض التحركات إلى حد الوصول إلى اتفاق مبدئي مع الوزارة يضمن لهم تحقيق مطالبهم كما حاول المجتمعون التحرك في مسيرة احتجاجية إلا أن قوات الأمن منعتهم من مغادرة ساحة محمد علي. وتجمع في نفس الإطار عشرات من خريجي الجامعة المعطلين بثوب ابيض موحد كتب عليه "اتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل" وعدة شعارات أخرى للتحسيس بقضيتهم فيما أكدوا أيضا مساندتهم لقطاع الأساسي في تحركه الجماهيري المشروع الذي يأتي إثر مفاوضات مطولة دون نتائج. وتمت عقب الإضراب قراءات بيانات المساندة

التي وفدت من أطراف عديدة ومن قطاعات مختلفة تؤكد على مشروعية مطالب الأساسي وعلى ضرورة توحيد الصف النقابي للحفاظ على مكاسب الشغيلة ولدعم حقوقها في تحسين وضعها الذي أصبح متضررا بشكل مباشر من الخيارات المتبعة. وأكدت بيانات المساندة من مختلف القطاعات النقابية على أن أغلبها أصبح يشكو من تردي الأوضاع العامة لمناخ وشروط العمل وأنه من الحري بكل النقابات الوقوف بثبات والتصدي لكل محاولات الاستهزاء والتلاعب بالحقوق.

الكلمات

سمير بوعزيز

"التكركير "الإداري ...لا يجب التعميم

ليس ادعاء التعامل اللامسؤول الذي يجده المواطنون في الكثير من المؤسسات الإدارية العمومية، تبعا لذهنية لم يقع الإقلاع عنها، و يبدو انه تم توريثها من متقاعد إلى منتدب.

ولكن الأمر لا يجب أن يعمم و ذلك لسببين، أولهما أن الكثير من الموظفين يجتهدون فعلا في عملهم و يحرصون على تأدية واجبهم بكل تفان، كما أن جهد الدولة في تأطير الإدارة لم يذهب كله سدى و أن عقلية جديدة بدأنا نلمسها في عديد المؤسسات، كمؤسسات الضمان الاجتماعي، و غيرها.. وهذا أمر ايجابي يجب أن يعمم.

والملاحظ أن وراء كل تطور مسؤول مباشر عن القسم أو الشباك، أو ما شابه، يعمل ويجتهد حتى يحسن الخدمات ويدفع مرؤوسيه و زملائه إلى التخلي عما عرف عن الخدمة الإدارية في بلادنا من سيئات تعطل مصالح المواطنين.

فلا يجب تعميم الظواهر السيئة، كلما نقدنا، ويجب تعميم أسباب ومستويات التطور، التي وإن بدت ملحوظة في عدد من مؤسسات العاصمة فإن جهات داخلية تحتاج تصدير سلوكات في التعامل ضرورية... وهذا لمصلحة الجميع.

الياس خوري

صحافي وروائي وناقد أدبي وكاتب مسرحي، من مواليد بيروت عام 1948. ألّف 11 رواية تُرجمت إلى العديد من اللغات و 3مسرحيات وله 4 كتب في النقد الأدبي. له مساهمات في الكتابة السينمائية. يترأس حاليا تحرير الملحق الثقافي الأسبوعي لجريدة النهار. له مساهمات منتظمة في جريدة القدس العربي اللندنية. درَّس في العديد من الجامعات (نيويورك وكولومبيا وبيروت). تولَّى إدارة مسرح بيروت بين1992 و1998. ترأس وأدار العديد من المهرجانات آخرها رئاسة لجنة التحكيم الدولية لأيام قرطاج السينمائية (نوفمبر2006).

وقد اختارت مواطنون لقرائها الأوفياء هذا النص الغني عن التعليق والذي صدر في العدد 5590 لجريدة القدس العربي بتاريخ 22 ماي الجاري.

في معني العجز

كان الجواب علي مبادرة السلام العربية عام2002، تدميرا للمقاطعة وقرارا إسرائيليا بتدمير السلطة الفلسطينية. أما الجواب علي المبادرة العربية عام2007، فهو تدمير غزة، او هذا ما تشير اليه عناوين الرد الإسرائيلي.

المسألة واضحة. فالذي يقدم مبادرة للسلام عليه ان يكون قادرا على الحرب، وإلا فإنه يعرّض نفسه للتفكك.

إننا في زمن العجز والتفكك. النظام العربي عاجز عن الحرب والسلام، والمجتمعات العربية تتعرض للانهيارات الداخلية، هذا ما نشهده في فلسطين ولبنان. تفكك لا معني له سوي انه تعبير عن العجز، بحيث يمتزج لؤم الديكتاتور العربي بحقارة العدو بعجز المجتمعات عن اقامة حد ادني من النصاب الداخلي.

العجز لا يساوي سوي التفكك.

هذا هو الواقع الذي يكشف عن دمويته في الوطنين المنكوبين، اللذين تأتي نكباتهما كرجع لنكبة العراق بالاحتلال الامريكي ووحش الطوائف والملل والنحل.

لقد طُرح المشرق العربي ارضاً، وصار علامة البؤس والشقاء، إلي درجة أننا نعجز عن الفرح بمآزق اسرائيل، لأن مآزقنا أكبر وأشد هولاً.

نبكي علي عبدالناصر، ونتذكر ياسر عرفات بحزن وأسي، ولا نملك أن نقول، لأننا نشعر وكأن الكلام انتهي.

قيادات جديدة ترث بلا إرث، لأنها قيادات الخواء الروحي والعقلي، ولدت في العجز، وصارت إسما آخر له.

ما معني ان تترك فلسطين بلا مشروع سياسي ثقافي؟ ما معني ان يتحول لبنان من أرض النهضة الثانية والبلاد التي احتضنت المقاومة الفلسطينية وصنعت مقاومتها، الي ارض للخراب الطائفي والمذهبي من جديد؟

هل تخيل قادة فتح الشهداء أن اسم فتح سيجري تحويره، علي طريقة مخيم نهر البارد، كي يكون صاعقا لإدخال لبنان في دوامة من الفوضي، لن يستفيد منها سوي النظام السوري؟

هل تخيل قادة الحركة الوطنية اللبنانية الشهداء، ان تصير الوطنية والقومية برقعا تختفي تحته اكثر قوي الظلام ظلامية، كي يصير التفكك علامة الزمنين اللبناني والعربي؟

لست من دعاة التحليل المؤامراتي للتاريخ، ما يجري ليس مؤامرة، الا بمقدار ما تتسلل المؤامرة من ثقوب العجز.

ما يجري هو العجز بعينه.

بدل أن يتقاتل الفلسطينيون على سلطة لا سلطة لها، لماذا لا يتوحدون في مقاومة عدو لا يريد لهم سوي الهوان؟

وبدل أن يشتعل لبنان بالمتفجرات والخراب الدموي، لماذا لا يبني لنفسه إطارا وطنيا استقلاليا، كي يحمي إنجازي التحرير، ويبني استقلاله؟

الجواب للأسف لا يملكه الفلسطينيون ولا اللبنانيون، الجواب عربي، والنظام العربي ابكم وعاجز وغارق في اللامبالاة.

ما يجري اليوم سبق له وان جري في الماضي البعيد، لكننا لا نتعلم من التاريخ، ويبدو ان لا احد يتعلم من التاريخ.

ففي الحروب الإفرنجية الطويلة تفككت هذه البلاد، وضربها الجنون، وسري فيها الهوس، وكانت تلك علامات العجز.

ولم يتوقف التفكك إلا حين استعيدت القدرة علي القتال، وعلي رغم الغزوة المغولية الهوجاء، فقد نجح المشرق في استعادة نفسه واستقلاله ولو تحت حكم المماليك.

المشكلة أن مماليك هذا الزمن يتملكون ولا يحاربون.

المشكلة أن هذا النظام العربي عاجز عن الحرب وجبان وتافه.

الحرب مع اسرائيل أقل كلفة بما لا يقاس من اي انفجار اهلي. ومع ذلك يتصرف النظام العربي كالأرانب الملوك، يتناوم كي يقول أنه لا يري. يغرق في الثروة، و/أو يبددها، يتثاءب بالكلام، يفتح فضائيات بلا ديمقراطية، ويغطي القواعد العسكرية الأمريكية والعلاقات مع اسرائيل بالصخب التلفزيوني والاصولية اللفظية.

لا امل من هذا النظام، ولا احتمال للميت ان يستفيق من رقاده.

جثة النظام العربي رابضة علي صدورنا.

جثة تتحلل وتتعفن وتريد تعفيننا وقتلنا.

لهذا يتحلل المجتمع، ولهذا ندفع في فلسطين ولبنان ثمن هذا الخنوع الذي لا حدود لانحنائه أمام الخوف.

ولكن الي متي؟

السؤال ليس نظريا ولا يحتمل التأجيل.

لا يحق لنا ان نسمح بموت لبنان وفلسطين علي مذبح العجز العربي، او من اجل ان يؤبد الديكتاتور حكمه علي جثتنا.

ففي مواجهة التفكك نحتاج الي يقظة فكرية وسياسية واخلاقية.

نحتاج الي وعي بأن موتنا المجاني يجب ان يتوقف مهما كان الثمن.

يجب أن نستعيد فكرة فلسطين قبل أن تمحي في الاقتتال والخراب.

يجب ان لا نسمح لأحد بدفن لبنان تحت الركام الذي يصنعه الديكتاتور.

من قلب العجز يجب أن يولد الأمل، حتي لا تذهب كل التضحيات هباء .

بكل إيجاز

بين القطرة... والميزاب؟

في الثمانينات حرب ضروس واقتتال بين الجار والجار، ثم انقلب "صديق" الأمس إلى عدو، فعم القهر والدمار... أما الآن، وقد أفشلت المقاومة كل المخططات، ها هو المحتل والجار يجلسان حول مائدة المفاوضات .

ومن المعلوم أنهما على الملف النووي وعلى غيره مختلفات، ولكن ذلك لا ينفي أنهما على مصير العراق قد يتفقان ...

سيحاول كل طرف كسب حصة من الغنيمة، ولكننا لن نغفر لأيهما تقسيم العراق ... إنه الجريمة!

أبو سفيان

ركن التربية

علّمني... علّمني ...

درس في الحبّ والوفاء

رعاك الله يا أمّي...
أنت سرّ الحياة...
وفتنة الوجود...
ورمز الحبّ والتضحية
أمي ...
أهديك في عيدك:
الزهر وشذاه...
والشمس ونورها...
والحبّ ودفئه...
رعاك الله يا أمّي
قد يموت الزهر...
وينعدم شذاه...
وقد تغيب الشمس...
وينطفئ نورها...
وقد يفترّ الحبّ...
ويذهب الوفاء...

ولكنّ نورك يبقى
خالدا متجددا
نور أزليّ...
نور صورتك الجليلة...
نور ذكراك الذي لا يخبو...
رعاك الله يا أمّي
أنت عمود البيت الذي يدعمه...
أنت سقفه الذي يقيه...
وأنت بابه الذي يحميه...
رعاك الله يا أمّي
فحبك يبعث فينا الحياة
حبك سند حين يعزّ المعين...
حبك أمل حين تتبخر الأحلام...
رعاك الله يا أمّي
وكل عام وأنت بخير

سي يوسف

مواطنون
يصدرها التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات
المدير المسؤول
مصطفى بن جعفر
رئيس التحرير
سمير بوعزيز
العنوان : 4 نهج أنقلترا - 1000 تونس
الهاتف/الفاكس: 71320258
البريد الإلكتروني : mouatinoun@Gmail.com
موقع الواب : http//www.fdtl.org
I.S.S.N. 1737-7633
المطبعة STAG